

Distr.: General  
13 June 2016  
Arabic  
Original: English



اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة  
المعني بالإسكان والتنمية الحضرية  
المستدامة (الموئل الثالث)  
الدورة الثالثة

سورابايا، إندونيسيا، ٢٥-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦

ورقة السياسات ٢: الأطر الاجتماعية - الثقافية في المناطق الحضرية\*

مذكرة من الأمانة

تحيل أمانة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) ورقة سياسات بعنوان "الأسر الاجتماعية - الثقافية في المناطق الحضرية"، أعدها أعضاء الوحدة الأولى المعنية بالسياسات.

وتقود كل وحدة من الوحدات المعنية بالسياسات التابعة للموئل الثالث منظمتان دوليتان ويتألف كل منها من ٢٠ خبيراً كحد أقصى، وتضم كل وحدة خبراء من مجموعة متنوعة من المجالات، بحيث تشمل الأوساط الأكاديمية، والحكومات، والمجتمع المدني، والهيئات الإقليمية والدولية الأخرى.

ويمكن الاطلاع على تكوين الوحدة الأولى المعنية بالسياسات وعلى إطار ورقة السياسات الخاص بها على العنوان الإلكتروني التالي: [www.habitat3.org](http://www.habitat3.org).

\* تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.



## ورقة السياسات ٢: الأطر الاجتماعية - الثقافية في المناطق الحضرية

### موجز تنفيذي

إننا نعيش اليوم في عالم يزداد تحضرا ويزداد تضجرا من الصراعات السياسية والاقتصادية والآثار المتصلة بتغير المناخ. وبينما تستشرف الخطة الحضرية الجديدة المستقبل لتوجيه همة المدن في السنوات العشرين المقبلة، تنظر هذه الوحدة المعنية بالسياسات في سبل إضفاء الطابع الإنساني على الخطة. وهذه الورقة تتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تسلّم بالحاجة إلى "تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي" باعتبارها غاية مكرسة لهذا الموضوع ضمن غايات الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة (الغاية ١١-٤). ونركز رأسا على التنمية الحضرية الشاملة اجتماعيا وثقافيا لجميع السكان الحضريين، وعلى الإمكانيات التي تتيحها الأشكال الاجتماعية والأصول والهويات الثقافية للدفع بتنمية حضرية أكثر استدامة وصمودا من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

**الرؤية -** نتوخى مدنا يمكن أن تسهم فيها الجوانب الاجتماعية والثقافية للحياة الحضرية في إدماج الجميع وكفالة القدرة على الصمود، ومدنا تكون أكثر ارتكازا على الناس وصالحة للعيش. وإذا أريد أن تكون المناطق الحضرية حقا "محركات للنمو" فالحد من الفقر وإدماج جميع السكان الحضريين في عمليات التنمية ومنافعها عنصران ضروريان لجعل المدن أفضل للجميع. ويجب أن تشجع الخطة الحضرية الجديدة إدماج جميع السكان الحضريين، بصرف النظر عن جنسيتهم أو نوع جنسهم أو سنهم أو حالتهم من حيث الإعاقة أو ميلهم الجنسي أو وضعهم الاقتصادي أو الاجتماعي أو أصلهم العرقي. وهذا الأمر له أهمية خاصة بالنسبة للفئات المهمشة والضعيفة، بما فيها فئات اللاجئين والمهاجرين، التي غالبا ما تشعر بأنها مستبعدة من الحياة الحضرية. ورؤيتنا هي رؤية مدن وبلدات آمنة لجميع سكانها حيث تزدهر الأشكال والأنشطة الثقافية وحيث يعزز التنوع الثقافي السلام والتماسك الاجتماعي. ويجب أن تُدمج المدن التراث الثقافي المادي وغير المادي والممارسات الإبداعية في التنمية الحضرية القائمة على الذكاء الجماعي بإقرار وتقدير الحاجة إلى إشراك الجهات الفاعلة الثقافية (من فنانيين ومؤرخين وخبراء تراث ومنتجين ثقافيين ومديري شؤون ثقافية ووسائل إعلام) في العمليات الحضرية. وخلافا لأساليب التنمية الحضرية الحالية المستندة على مجانسة نماذج الكفاءة والعقلانية الاقتصادية وإضفاء الطابع العالمي عليها، يجب أن تشدد الخطة الحضرية الجديدة على التنمية الحضرية المكانية التي تركز في عمقها على الناس والأهالي في المدن وتشكل وفقهما. ويمكن لتنظيم المجال الحضري مكانيا وتحديد أنماطه

وتصميمه أن يعزز أو يعيق التماسك الاجتماعي والإنصاف والإدماج. وتكتسي الهياكل الأساسية الاجتماعية والثقافية أهمية أساسية لجعل المدن صالحة للعيش مثلها مثل البنية التحتية الأساسية.

**التحديات في مجال السياسات -** تتمثل التحديات التي تعترض تحقيق هذه الرؤية الحضرية في عدة أبعاد. أولاً، هناك تفاوت شديد في تقاسم منافع التحضر، ولا تستطيع نسبة كبيرة من السكان الحضريين الاستفادة منها في العديد من السياقات. وثانياً، أدت التنمية الحضرية التي خضعت للمجانسة والعولمة إلى إنقاص أشكال عديدة ومتنوعة من التراث المادي وغير المادي وتهديدها في مدن كثيرة حول العالم. ويجري تقويض رصيد التنوع الثقافي، بما فيه طائفة من المؤسسات والممارسات والرؤى الكونية والشعوب والأشكال والخبرات واللغات والنظم المعرفية، أو يتم طمسها عمداً على افتراض أن المجتمعات المحلية متجانسة وموحدة. وثالثاً، يزداد الاستبعاد الاجتماعي بيئات مبنية لا تيسر التجمعات بين الناس والاستخدامات الجماعية وممارسة الثقافات المختلفة داخلها. ويتم المعاقبة على الممارسات المعيشية غير الرسمية مثل مزاوله مهن الباعة المتجولين وتجريم هذه الممارسات بينما يستفحل الفصل وتزايد التوترات الاجتماعية جراء إقامة الأحياء المسيجة. وأخيراً، فإن الهجرة والتدفق المفاجئ لأعداد كبيرة من النازحين إلى البلدات والمدن يطرحان طائفة من التحديات، لكنهما كذلك عنصران يسهمان إسهامات هائلة في المناطق الحضرية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. والهجرة ظاهرة عالمية تحول البلدان والمدن والبلدات في جميع أنحاء العالم وتشمل حالات المهاجرين العابرين للحدود الوطنية أو اللاجئيين الفارين من النزاعات وأعمال العنف أو حالات الأشخاص المشردين داخلياً بسبب الكوارث وتغير المناخ. وكثيراً ما تظل إسهامات المهاجرين في الحياة الحضرية في الظل ولا يعترف بها، ما يجعلهم يظلون ضعفاء ومستبعدين.

**الإجراءات ذات الأولوية، ووضع السياسات وتنفيذها ورصدها والجهات الفاعلة الرئيسية -** تتوخى الإجراءات ذات الأولوية للخطة الحضرية الجديدة التي حددتها الوحدة المعنية بالسياسات دمج دور الثقافة والتراث الثقافي في التنمية الحضرية، والحفاظ على الأصول الثقافية، وتعزيز التنوع الثقافي؛ ومعالجة جميع أنواع الهجرة سواء كانت داخلية أم دولية، طوعية أم قسرية، ووضع الاستراتيجيات لإشراك المهاجرين لكي يساهموا في المدن ويستفيدوا منها؛ والحد من العنف الحضري وتعزيز السلامة للجميع؛ وتخطيط وتصميم البيئة المبنية والهياكل الأساسية الاجتماعية للتخفيف من حدة الفصل والاستبعاد وتعزيز تنوع الأنشطة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وتحقيقاً لهذه الغاية، نعتبر العمليات التشاركية

على مستويات التصميم والتخطيط وتقرير السياسات وإجراءات تحويلية حاسمة ينبغي ترسيخها في الخطة الحضرية الجديدة في جميع المراحل من تحديد المشاكل إلى التنفيذ والرصد والتقييم. ويمثل التعليم وبناء القدرات وتوعية جميع أصحاب المصلحة عناصر ضرورية لكفالة تنفيذ عمليات تشاركية قوية. ومن الضروري أيضا توفر التنوع والشمول في وسائط الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل دعم المشاركة ودعم الإعلام والحوار. ولا يمكن المضي قدما بنجاح في هذه الإجراءات ذات الأولوية التي نقترحها إلا بمشاركة جميع الجهات الفاعلة الرئيسية من سلطات عامة على مختلف المستويات الحكومية، وصناعات كبيرة وأعمال تجارية صغيرة، ومنظمات غير حكومية، ومجتمعات محلية. واستنادا إلى هذه الأولويات، اقترحنا تصاميم توضيحية مقرونة بمؤشرات وآليات رصد لسياسات المشاركة المجتمعية؛ وصلاحية المدن للعيش، ودور الثقافة والتراث الثقافي في التنمية الحضرية؛ والتعليم وبناء القدرات؛ ووسائط الإعلام والتكنولوجيا؛ والهجرة واللاجئين؛ والسلامة والعنف؛ والشؤون المالية، والأعمال التجارية، والقطاع العقاري.

**خلاصة -** نعتبر الخطة الحضرية الجديدة فرصة لبلورة عمليات للتخطيط والتصميم وتقرير السياسات، في إطار من الاتساق والانتظام، بما يفضي إلى إيجاد نماذج تنموية حضرية تركز على الناس وتراعي الاعتبارات الثقافية. ولذلك، فإن تخطيط المدن وسياساتها الحضرية وتصميمهما يجب أن يمكنا مختلف الفئات الاجتماعية من التغلب على أوجه التفاوت والضعف النظامية والمؤسسية بحيث يصبح جميع السكان الحضريين عناصر نشطين في بناء مدنها والاستفادة منها. ويسهم الحفاظ على التراث الثقافي المادي وغير المادي وتعزيز التنوع الثقافي ودمج الثقافة في التنمية الحضرية في مسعى تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المتمثلة في التخفيف من حدة الفقر، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وإيجاد مدن آمنة وشاملة للجميع وقادرة على الصمود ومستدامة. وتسهم الثقافة في جعل المدن مستدامة بوصفها قوة دافعة للتنمية الاقتصادية الشاملة؛ وأداة تمكين لتحقيق السلام والتماسك الاجتماعي والإدماج والإنصاف؛ وعنصرا يعزز الاستدامة وصلاحية العيش في المناطق الحضرية. ومن خلال اتباع نهج تشاركية وشاملة اجتماعيا ومراعية للاعتبارات الثقافية في تصميم المدن وتخطيطها وفي السياسات الحضرية، لا بد أن تساعد الخطة الحضرية الجديدة في جعل رؤية المدن المستدامة واقعا ملموسا.

## أولا - رؤية وإطار لمساهمة ورقة السياسات في الخطة الحضرية الجديدة

١ - كيف يمكن أن تشتمل الخطة الحضرية الجديدة على الأطر الاجتماعية - الثقافية؟ وما هي الخصائص الرئيسية لهذا التصور؟ وكيف يمكن أن يساعد التركيز على العناصر الاجتماعية والثقافية للحياة الحضرية في التصدي لتحديات البلديات والمدن في المستقبل، مع إيلاء اهتمام خاص لقضايا السلامة، والهجرة، والإنصاف والمساواة؟

٢ - تواجه البلديات والمدن اليوم تحديات الاستبعاد الاجتماعي والثقافي والمكاني، والعنف، والتفاوت في الاستثمار، والتدمير، وفقدان الأصول الثقافية المادية وغير المادية، إضافة إلى تهديدات أوسع نطاقا تتصل بتغير المناخ وهجرة السكان بأعداد كبيرة. وهذه التحديات إنما ستزيد في شدتها.

٣ - ولذلك، فإن الخطة الحضرية الجديدة تتيح فرصة للدفع قدما برؤية مدن تركز على الناس وتكون شاملة وقادرة على الصمود وأمنة؛ حيث لا يحترم التنوع الثقافي فحسب بل يعزز دعامة لاستقرار واستمرار المجتمعات الحضرية. وهذه الرؤية تكمن في إيجاد بلدات ومدن توفر ملاذات آمنة يتسنى فيها لجميع قاطنيها، بصرف النظر عن جنسيتهم أو وضعهم الاجتماعي أو الاقتصادي، الاستفادة من ثمار الحياة الحضرية؛ ويستطيع فيها من يكافحون أن يسهموا اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا في أحيائهم أو بلداتهم أو مدتهم؛ ويتأتى فيها لمن يلوذون إليها أن يعيشوا في ظل الكرامة، والأمان، والاكتفاء الذاتي، حتى يصبحوا قادرين على العودة إلى ديارهم أو حتى يتم التوصل إلى حل دائم آخر لوضعهم. إنها تحدد معالم مدينة تدمج التراث الثقافي والممارسات الإبداعية في التنمية الحضرية، القائمة على الذكاء الجماعي، وتساهم فيها الثقافة والتراث الثقافي في تعزيز السلام والتماسك الاجتماعي، وإرساء المجتمعات الشاملة، مع المساعدة في مكافحة العنف الحضري.

٤ - وتعرض هذه الورقة توجيهات بشأن الكيفية التي يمكن أن يسهم بها الاهتمام بالجوانب الاجتماعية والثقافية للحياة الحضرية في كفالة الإدماج والقدرة على الصمود، إضافة إلى إيجاد مدن تكون أكثر ارتكازا على الناس وببساطة أصلح للعيش.

## ألف - السعي إلى إيجاد مدن تركز على الناس

٥ - لا يوجد نموذج واحد يمكن الترويج له بخصوص المناطق الحضرية، ولكن هناك "جوهر" للحياة الحضرية. وهذا الجوهر يتضمن طائفة من العناصر، منها ما يلي:

(أ) الاعتراف بتنوع الأشكال والمعارف والممارسات الثقافية واحترامها؛

(ب) الوثام بين الناس من مختلف الانتماءات العرقية والاجتماعية ومن مختلف فئات الدخل؛

(ج) تنوع البيئات المبنية وإحداث طباقية بين القديم والجديد؛

(د) فهم الطابع الدينامي والمتطور للاقتصادات والمجتمعات وللنسيج في البلدات والمدن؛

(هـ) توافر فرص التفاعل البشري الإيجابي - مع الأشكال والمجالات الحضرية وكذلك مع الأشخاص الآخرين.

٦ - ويمكن اعتبار هذه العناصر "حساسيات حضرية". ويمكن أن تفيد في "إعادة إضفاء الطابع الإنساني" على المدينة وفي موازنة ضغوط المجانسة والاستبعاد والعنف.

٧ - ويتعين أن تولى الحساسيات الحضرية والممارسات اليومية الاعتبار الواجب في الخطة الحضرية الجديدة إذ أنها تسهم في جعل المدن منتجة وصالحة للعيش. ويمكن أن يساعد التركيز على الممارسات اليومية وفهم الحياة الحضرية على جعل الناس، وليس التنمية الاقتصادية البحتة، في صلب العمليات العامة المتعلقة بالسياسات والتخطيط. ويمكن أيضا تعزيز الإدماج من خلال الاستثمار العادل في الهياكل الأساسية الاجتماعية في مختلف المدن والبلدات.

٨ - وغالبا ما يشار إلى المناطق الحضرية باعتبارها "محركات للنمو" بيد أن الوعد المقطوع بالحد من الفقر وتحقيق التنمية لن يتحقق إذا ظل التركيز منصبا على الاقتصاد وعائدات الاستثمار فحسب. فالجوانب الاجتماعية والثقافية للحياة الحضرية - أي الطرق التي يمكن بها لفئات مختلفة في المجتمع أن تشارك في البلدات والمدن وتسهم فيها وتستفيد مما توفره - عناصر هامة أيضا. ويجب الاعتراف بـ "قيمة الاستخدام" في البلدات والمدن وحمايتها وتعزيزها - باعتبارها إسهاما ليس فقط في الرفاه الأساسي للسكان الحضريين في حد ذاته، بل وكذلك في إيجاد مجتمعات حضرية منتجة وصالحة للعيش.

## باء - الهويات الحضرية المكانية

٩ - يمكن أن تساهم الخطة الحضرية الجديدة في تجنب استمرار الاتجاه نحو المجانسة - حيث تجعل أنماط الاستثمار البلدات، وخصوصا المدن الكبرى، دون أساس زمني أو مكاني لتكون مجرد أوعية للاستثمارات الرأسمالية. وفي العديد من المدن حول العالم اليوم، ينظر إلى المباني السكنية باعتبارها صناديق إيداع، بدلا من بيوت لأفراد منتجين في مجتمع يندرج في

سياق اجتماعي وثقافي. وقد أدى مثل هذا النهج في بعض الأحيان إلى نشوء أحياء ترف تترك إلى حد كبير حاوية من أهلها. وبالمثل، تحد الأحياء المسيجة التفاعل بين الناس من مختلف مشارب الحياة. ويمكن أن يؤدي التجريد من الهوية المكانية والفصل المكاني للذات يتولدان عن هذه الأنواع من الاستثمارات إلى نشوء شعور لدى الناس بأن المدينة والمجتمع الحضري يقصيانهم. وعلى النقيض من ذلك، يمكن أن يساعد الاستناد على تنوع الثقافة والتراث في إرساء مجتمعات مسالمة و متماسكة بما يتيح مكافحة العنف الحضري.

### جيم - إيجاد بيئات مبنية شاملة وآمنة ومناسبة للبشر

١٠ - ترتبط الممارسات والحساسيات الثقافية الحضرية على هذا النحو ارتباطا وثيقا بالبيئة المبنية وسبل تعزيزها للتفاعل الاجتماعي وإتاحتها الفرصة لمختلف أساليب العيش. فهناك بيئات مبنية تفسح المجال للثقافة لتزدهر وبيئات أخرى تحقق التنوع الثقافي وفرص الإدماج. وطريقة تصميمنا للبيئة المبنية - من أصول، ونظم، وخدمات، وأشكال مكانية، وأنماط، وتصاميم تشكل المدينة - واستثمارنا فيها واستخدامنا لها عناصر يمكن أن تعزز أو تعيق التماسك الاجتماعي والمساواة والإدماج، ما يحدد بدوره مدى تدمير الحساسيات الحضرية والممارسات اليومية أو صيانتها أو توليدها.

١١ - وتكتسي البيئة المبنية أهمية حاسمة أيضا لضمان السلامة والأمن - من خلال الفضاءات العامة التي تدعم الأنشطة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية الرسمية وغير الرسمية، وتحمي من التهديدات البيئية، وتكفل السلامة من الجريمة والعنف.

### دال - إيجاد مدن تفضي إلى التماسك الاجتماعي واحترام التنوع

١٢ - يمكن للبيئة المبنية أن تسهل تجمع الناس وتشجع الاستخدامات الجماعية وممارسة الثقافات المختلفة. ويُمكن تعزيز التفاعل الاجتماعي والاعتراف بالممارسات الثقافية المتنوعة داخل المدن من قيام تفاهم واحترام متبادلين. فاللقاءات الاجتماعية في الفضاءات العامة وتجارب تقاسم نفس الوضع الحضري، كمستخدمين للبيئة المبنية، تفضي إلى تقوية الشعور بالأمان وتعزيز الشعور الجماعي. وكل ذلك يسهم في زيادة التماسك الاجتماعي. ويجب أن تعزز الخطة الحضرية الجديدة إدماج جميع السكان الحضريين، بصرف النظر عن جنسيتهم أو وضعهم الاجتماعي أو الاقتصادي أو أصلهم العرقي. وهذا الأمر مهم بوجه خاص بالنسبة للاجئين والمهاجرين، الذين كثيرا ما يكونون من الفئات الأكثر ضعفا. ويكتسي مكافحة كره الأجانب والوصم أهمية حاسمة، شأن ذلك شأن الاعتراف بأن البلدات والمدن بنيت، ليس فقط اعتمادا على عمل المهاجرين، وإنما أيضا اعتمادا على إسهاماتهم الاجتماعية

والثقافية. وإن تدفقات الهجرة جعلت وستظل تجعل المناطق الحضرية دينامية ودائمة التطور ومراكز للتنوع الثقافي.

١٣ - ويجب أن تقرر الخطة الحضرية الجديدة باختلاف طرق السكن في المدينة وطرق استخدامها وتقدر أن البلديات والمدن يمكن أن تقلص التفاوتات الاقتصادية مع إتاحة إشراك الناس بقدر أكبر في الاستفادة من ثمار ومنافع النمو. ويمكن بالتالي اعتبار أن تعزيز الممارسات اليومية الحضرية والتنوع الثقافي أمر يوازن ضغوط مجانسة البيئة الحضرية، وسبيل لمكافحة الوصم والاستبعاد الاجتماعي والعنف.

## هاء - التنمية الحضرية الثقافية

١٤ - تكتسي الإدارة الحضرية التشاركية في جانبها المتعلق بالمنتجين الثقافيين أهمية بالغة. فلا يكتمل الإطار الحضري الاجتماعي - الثقافي إلا إذا كان بمقدور المدن والبلدان إرساء شراكات ملموسة بين الجهات الفاعلة العامة (لا سيما الإدارات المحلية) والجهات الفاعلة الثقافية (الفنانون والمؤرخون وخبراء التراث والمنتجون الثقافيون ومدبرو الشؤون الثقافية، ووسائل الإعلام). وينبغي الاعتراف بالجهات الفاعلة الثقافية وتقديرها وإشراكها في جميع العمليات المتصلة بالتنمية الحضرية المستدامة.

١٥ - ويجب إدماج الأصول الثقافية المادية وغير المادية والممارسات الإبداعية في عمليات التنمية الحضرية منذ البداية وحتى مرحلة التنفيذ. وفي المدن الجيدة التخطيط يدمج التراث الثقافي والأنشطة الثقافية في خططها الرئيسية وخططها الاستراتيجية بحيث يتم التخفيف من الأثر التدميري للتنمية على التراث وتعزيز الآثار الإيجابية.

١٦ - وعندما تكون البيئة الحضرية مخططة من جانب مستخدميها فإنها تراعي الممارسات المكانية وتعزز السلامة والأمن وإمكانية الحصول على السكن والخدمات الأساسية. ويجب تيسير ذلك من خلال إدارة حضرية مستجيبة تعمل بشراكة مع السكان المحليين.

## ثانيا - التحديات في مجال السياسات

### ألف - استمرار التفاوتات الحضرية يسهم في التفكك الاجتماعي والنشبت المكاني

١٧ - لا يزال التفاوت يشكل تحديا مستمرا للبلديات والمدن في القرن الحادي والعشرين. فهناك تفاوت في تقاسم منافع التحضر ولا تستطيع نسبة كبيرة من السكان الحضريين الاستفادة منها في كثير من السياقات. ويمكن أن تؤدي خصخصة الفضاءات العامة، وتفاوت الاستثمار في الأصول والخدمات، والارتقاء بالأحياء إلى التشرذم وإلى استبعاد فئات



كاملة من المواطنين. وتمثل الفئات المتضررة بوجه خاص في الأقليات العرقية والفئات السكانية المنخفضة الدخل واللاجئين والمهاجرين. وضمن هذه الفئات يمكن أن يعاني الشباب والنساء والمسنون حرمانا مزدوجا. ويتمثل التحدي الرئيسي للمدن في القرن الحادي والعشرين في كفاءة الإنصاف في توفير الخدمات (الاقتصادية والاجتماعية) الحضرية، ومن هذه الخدمات النقل، والطاقة، والمياه والصرف الصحي، والسكن، وإدارة النفايات الصلبة. وفي الوقت الحاضر، يتم التعامل، في الكثير من الحالات، مع الهياكل الاجتماعية والمنطق المكاني في المناطق الحضرية في عزلة عن بعضهما البعض. ولتعزيز الإنصاف والإدماج والسلامة في المدينة، يجب أن تعالج الخطة الحضرية الجديدة النسيج الاجتماعي للمدينة، جنبا إلى جنب مع هياكلها الأساسية وتصميمها وأصولها. كما ينبغي إيلاء القدر ذاته من الأهمية للانتفاع بالثقافة (من مكتبات وتراث وإبداع ووسائط إعلام جديدة) إذا أريد أخذ التحول المستدام على محمل الجد. فمن خلال اتباع نهج شامل، سيتسنى إحراز تقدم ملموس على طريق تحقيق الإنصاف وإرساء الشعور بالانتماء وكفاءة السلامة في المناطق الحضرية.

## باء - التهديدات المتزايدة للتراث الحضري والتنوع الثقافي تقوض التماسك الاجتماعي وقدرة المدن على الصمود

١٨ - نظرا للصلة القائمة بين الثقافة والهوية وهيئة الأماكن، يكمن تحد آخر في إيجاد بيئات مبنية تعزز التنوع الثقافي والإدماج والإنصاف والسلامة والتماسك الاجتماعي. ويجب أخذ التراث الثقافي في الاعتبار إذا أردنا بيئات مبنية تتيح ازدهار الثقافات. وفي العديد من المدن حول العالم، يتعرض التراث الثقافي المبني للتهديد أو الإهمال، ويتعرض لخطر التدمير. وهناك نقص في جرد التراث الثقافي وحصر المنتجين الثقافيين، واحتكار لوسائط الإعلام الجماهيري، الذي يروج لصورة متجانسة للبلدات والمدن. ويعرف التراث الثقافي تعريفا ضيقا جدا في السياسات وفي مراحل التنفيذ، ونتيجة لذلك، كثيرا ما تضر المشاريع الإنمائية بصيانتها ومعارضة وبالممارسات الإبداعية. وفي حين يُدعم بعض فنون الأداء والفنون المرئية المختارة أو الكلاسيكية في كثير من البلدان، تفقد أشكال أخرى لا حصر لها كل يوم. ولمواجهة ذلك، ينبغي إعداد برامج تعليمية للفنون والثقافة تعالج التنوع الثقافي.

١٩ - ويسهم التدهور البيئي والأخطار الطبيعية، وكذلك الصراعات السياسية والاقتصادية، أيضا في ضياع وتدمير التراث التليد للمدن والمعارف الثقافية. وهناك إغفال كبير للأهمية الحاسمة للقدرة على الصمود من الناحية الثقافية في وجه الكوارث في عمليات الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها.

## جيم - مجانسة البيئات الحضرية يهدد التنوع الثقافي ويعزز الاستبعاد الاجتماعي

٢٠ - في سياق مختلف، لا تسفر العولمة والمجانسة عن توحيد البيئات المبنية فحسب، بل أيضا عن زيادة مجانسة الهويات والتعبيرات الثقافية أو الحط من قدرها باعتبارها ناقصة. وهذا ينطبق بصفة خاصة على الفئات المهمشة، بما فيها فئات اللاجئين والمهاجرين. والثقافة بحكم طبيعتها تتحدد بسياقها وتختلف حسب البشر والمكان. ويكمن التحدي في تعزيز التنوع في مواجهة التوجهات نحو عولمة أو اختزال التعبيرات الثقافية في منتجات للتسويق. ويجري تقويض رصيد التنوع الثقافي، بما في ذلك طائفة من المؤسسات والممارسات والرؤى الكونية والشعوب والأشكال والخبرات واللغات والنظم المعرفية، أو يتم طمسه عمدا على افتراض أن المجتمعات المحلية متجانسة وموحدة.

٢١ - وبالمثل، يتعزز الاستبعاد الاجتماعي ببيئات مبنية لا تيسر التجمعات بين الناس والاستخدامات الجماعية وممارسة الثقافات المختلفة داخلها. ويجب رفض اتجاهات من قبيل العمران الدفاعي أو خصخصة الفضاءات العامة. وبدلا من ذلك ينبغي النظر في إيجاد المناطق ذات الاستخدامات المختلطة التي يرتادها أناس من أصول مختلفة واستخدام الفضاءات العامة، المفتوحة أمام الجميع، كأماكن لكسب العيش، لا سيما لصالح الفقراء العاملين.

## دال - عدم الاتساق بين السياسات الثقافية والحضرية يهدد الاستدامة الحضرية

٢٢ - في معظم مدن العالم، تكون القوانين والسياسات المتعلقة بصيانة وإدارة التراث الثقافي والإنتاج الإبداعي منفصلة عن القوانين والسياسات التي تركز على التنمية الحضرية. وهذا الانقسام يضر بالأصول الثقافية والتنمية الحضرية المستدامة على السواء.

## هاء - الحقوق الثقافية تظل مغفلة أو لا تحترم بالقدر الكافي

٢٣ - كثيرا ما تُغفل النهج القائمة على حقوق الإنسان لحماية التراث الثقافي والتعبيرات الثقافية والإبداعية والتمتع بها. وإضافة إلى ذلك، فإن الحقوق الثقافية ليست مفهومة على نحو جيد. فمن ناحية، أدى بعض التجاوزات إلى استغلال الثقافة في محاولة لتبرير انتهاك حقوق الإنسان. ومن ناحية أخرى، قد يفرض بعض النهج الرامية إلى الدفاع عن حقوق الإنسان دون مراعاة الخصوصيات الثقافية. فوفقا للنسخة المسبقة من تقرير المقررة الخاصة في مجال الحقوق الثقافية (شباط/فبراير ٢٠١٦)، "يشدد الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي (في المادة ٤ منه) بدوره على أنه لا يجوز لأحد أن يستند إلى التنوع الثقافي لكي ينتهك أو يحد من نطاق حقوق الإنسان التي يضمنها القانون الدولي". والحقوق الثقافية "مكرّسة بشكل راسخ في الإطار العالمي لحقوق الإنسان. وعليه، فإن أعمال حقوق الإنسان يجب أن

يراعي الحقوق الثقافية، حتى عندما يتعين أن تراعى هذه الحقوق نفسها احترام قواعد عالمية أخرى خاصة بحقوق الإنسان“.

#### واو - المجتمعات المحلية ينبغي أن تُدعم بقوة لتُسهّم في التخطيط والإدارة الحضريين

٢٤ - بخصوص هذه المسألة، هناك تحدٍ آخر يتمثل في ضمان مشاركة المجتمعات المحلية وعملها جنباً إلى جنب مع السلطات المحلية. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب تعزيز قدرة الناس على الإسهام في تخطيط البلديات والمدن وإدارتها من خلال توفير تعليم يركز على المشاركة. ويجب أيضاً تعزيز قدرة الحكومة على التواصل، وإزالة الاصطلاحات التقنية من هذه العمليات. وهناك مسألة أساسية ينبغي معالجتها وهي توسيع نطاق عمليات مشاركة المواطنين. فيجب أن يقوم سكان المناطق الحضرية بدور في اتخاذ القرارات التي تتصل بالبيئات الإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. وفي الوقت الراهن، تتمثل الفئات الأكثر تعرضاً للاستبعاد من هذه العمليات في الفئات التي لديها مستويات عالية من الضعف، بما فيها النساء والأطفال والمسنون والأشخاص ذوو الإعاقة. وهذا يؤدي إلى إغفال احتياجاتها في السياسات الحضرية.

#### زاي - تصميم البيئة المبنية ينبغي أن يتم بطريقة تكفل الأمن وتعزز الإدماج

٢٥ - ثمة تحدٍ آخر للبلديات والمدن اليوم وهو ضمان مراعاة البيئات المبنية لاعتبارات السلامة بجميع أبعادها. وهذا يشمل السلامة من الجريمة والعنف، فضلاً عن الحماية من الكوارث الطبيعية والأخطار البيئية الناجمة عن تلوث الهواء والماء، وانعدام الصرف الصحي والحوادث الصناعية. وثمة جانب إضافي للسلامة والأمن في المناطق الحضرية يتصل بالاقتصاد الحضري غير الرسمي، الذي بدونه ستكون شرائح عريضة من السكان أكثر ضعفاً مما هي عليه الآن. وعلى هذا النحو، يجب اتخاذ خطوات لتعزيز وتبني الممارسات المعيشية للعاملين في القطاع غير الرسمي، بدلاً من معاقبتهم أو اعتبارهم مجرمين وتقويض أو تدمير أنشطتهم. وفي المدن حول العالم، أوجد الباعة المتجولون لأنفسهم مكاناً في ما تسميه رابطة النساء اللاتي يعملن لحسابهن "أسواقاً طبيعية" - بالقرب من مراكز النقل أو المؤسسات العامة - لبيع السلع للمارة. وعندما يتم تدمير هذه الأسواق الطبيعية ويتم طرد الباعة يمكن أن يتضرر أيضاً بشدة التنوع الاقتصادي. وعلى المدى الطويل، يمكن أن يؤدي ذلك إلى المزيد من انعدام الأمن في المدن إذ أن الباعة المتجولين والعاملين في قطاع إعادة التدوير غير الرسمي يسهمون في كفالة السلامة في الفضاءات العامة. واحتصاراً، يكمن التحدي في التغلب على

مظاهر انعدام الأمن والعنف في المدن التي تنجم عن الاستبعاد الاجتماعي والأخطار البيئية، وعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

## حاء - بناء القدرات المحلية وتسخير رأس المال البشري هو أحد التحديات الرئيسية للمدن

٢٦ - يواجه الكثير من البلديات والمدن اليوم أيضاً القسط الأكبر من الآثار السلبية للعلومة بسبب طائفة متشابكة من المسائل المتصلة بالتمويل المحدود، والقدرات الحكومية المحدودة، والافتقار إلى البيانات، والافتقار إلى التخطيط الحضري المتكامل، وعدم وضوح معالم الحوكمة الرشيدة. بما في ذلك ارتفاع مستويات الفساد، وانعدام الأطر القانونية الضرورية لدعم التنوع الثقافي. وينبغي تشجيع دور البلديات وتدعيمه عن طريق تحسين رأس المال البشري بتعزيزه بمختلف الموظفين التقنيين الذين يملكون الخبرات والمؤهلات المهنية المختلفة. فالحكومات المحلية هي الأقرب إلى تحديات الحياة اليومية للناس وتدرك الاختلافات الثقافية القائمة ضمن ولاياتها. وينبغي تمكينها من أجل ضمان تكافؤ فرص الانتفاع بالثقافة والحصول على خدمات التعليم وخدمات الرعاية الصحية والاستفادة من الهياكل الأساسية الاجتماعية لجميع المواطنين، وتوفير فرص العمل وتهيئة بيئة اقتصادية متنوعة، وتيسير مختلف الممارسات الثقافية.

## طاء - لا تزال سبل الانتفاع بالموارد الثقافية وموارد الاتصال غير كافية

٢٧ - يهيئ الترويج للمحتوى الإعلامي المحلي منبراً لتبادل المعارف والخبرات المحلية والتعبير عنها، وتمهيد السبل لأشكال جديدة من التعبير الخلاق والتبادل والتفاعل والتفاهم. وعند اتباع نهج يركز على الناس لتحقيق التنمية الحضرية، يكتسي دور الصناعات الثقافية والإبداعية أهمية حاسمة، حيث لا تحدّد كيفية ابتداع المحتوى فحسب، بل أيضاً كيفية إنتاجه وتوزيعه واستعماله. وينبغي أن تتاح لجميع سكان المدن سبل الوصول إلى وسائل التعبير والنشر ضماناً لتنوعهم الثقافي.

٢٨ - وقد اعتمدت دول كثيرة قوانين بشأن الإعلانات التجارية وعمليات التسويق ولكنها لا تزال في معظمها ذاتية التنظيم. ولهذه الممارسات تأثير متزايد على الاتصال الثقافي والرمزي داخل المدن، وبوجه أعم على التنوع الثقافي لسكانها.

٢٩ - وينبغي فتح المنافذ السمعية البصرية ومنافذ الاتصال في وجه من يصنعون محتواها بل ينبغي أن تكون ملكاً لهم. وتجد المدن صعوبات عندما لا تستضيف تلك المنافذ أو لا تملكها، ومن ثم تكون غير قادرة على إنتاج المحتوى الثقافي الخاص بها وضمان نشره. وعلاوة على

ذلك، وفي حين أن التكنولوجيا قد أوجدت سبلا جديدة للجمع بين الناس وفتحت مسارات تنمية جديدة للتعبير الإبداعي، فإن تقييد سبل الحصول على هذه الموارد قد يتسبب في التشرذم والإقصاء على الصعيد المجتمعي أو قد يتسبب في تفاقمهما إذا كانا موجودين، ولا سيما بالنسبة للأفراد والفئات المهمشة أو الضعيفة. ويتمثل التحدي هنا في تهيئة الظروف والآليات اللازمة التي لا تساعد على توسيع نطاق سبل الوصول والمشاركة في وسائل الإعلام والصناعات الثقافية والإبداعية فحسب، بل تؤمّن أيضاً على المستوى المحلي.

## باء - ينبغي الاعتراف بالإمكانات التي يتيحها المهاجرون للتنمية الحضرية وتعزيزها أكثر

٣٠ - التحدي المتعلق بالهجرة والتزوح اليوم هو جعلُ البلدات والمدن مكاناً يمكن فيه للوافدين الجدد الإسهام، بعملهم وثقافتهم، في التنمية الحضرية. فالهجرة ظاهرة عالمية تُحدث تحولات في البلدان والمدن والبلدات في جميع أنحاء العالم. وبينما تُظهر البحوث المساهمات الإيجابية التي يمكن أن يقدمها المهاجرون إلى الاقتصادات المضيفة واقتصادات المنشأ إذا ما سُخّرت طاقاتهم وطموحاتهم بطرق إيجابية، فإن مساهمات المهاجرين الدوليين لا تقاس في كثير من الأحيان إلا بعدد التحويلات المالية التي يرسلونها إلى بلدانهم الأصلية. وقد لا يُدمج المهاجرون في الاقتصاد الرسمي، أو قد يؤدون وظائف دون مستوى مهاراتهم. وهذا مصدر قلق خاص للمهاجرات اللواتي غالباً ما تبخس مساهمتهن الاجتماعية والاقتصادية، وقد لا يكون عملهن معترفاً به قانوناً.

٣١ - وإلى جانب التحولات الديمغرافية التي تحدثها هجرة العمالة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، يعاني العالم حالياً من أزمة التزوح القسري، التي يغلب عليها الطابع الحضري. فقد بحث أكثر من نصف مجموع اللاجئين والنازحين عن ملاذ لهم في بلدات ومدن. وتشمل تدفقات النازحين قسراً اللاجئين الفارين من النزاعات؛ واللاجئين الذين سبق لهم أن طلبوا اللجوء في بلد ولكنهم قرروا البحث عن مستقبل أفضل في بلد آخر؛ والمشردين داخليا الذين اضطروا إلى الانتقال بسبب النزاع والعنف؛ وأولئك الذين انتقلوا داخلياً أو عبر الحدود بسبب الكوارث "الطبيعية" وغيرها من الظواهر المتصلة بالمناخ. ويمكن أن يكون للظواهر المتكررة مثل الفيضانات والجفاف والأعاصير والتغيرات في درجات الحرارة وأنماط التساقطات تأثيراً هائل على المناطق الريفية، حيث يضطر الأفراد والأسر في نهاية الأمر إلى الرحيل من أجل النجاة من آثار الهجرة الناجمة عن تغير المناخ، ويمكن اعتبارهم ضمن المهاجرين "بسبب الكوارث البيئية الظهور" والمهاجرين لأسباب

اقتصادية على السواء. وما يربط بين جميع هؤلاء الناس هو أن غالبيتهم سينتهي بهم الأمر في المناطق الحضرية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء.

٣٢ - وقد استوعبت المناطق الحضرية على مر السنين المهاجرين وغيرهم من النازحين، وهو ما أتاح لهم أن يكونوا نشطين ومتطورين باستمرار، وأن يتحولوا، في أنحاء كثيرة من العالم، إلى مراكز للتنوع. وعلى غرار الأماكن التي قد تتيح فرصاً، ينبغي أن تتحول البلدات والمدن إلى ملاذات للفارين من العنف والنزاعات والاضطهاد. وتشير أهداف التنمية المستدامة تحديداً إلى السكان المهاجرين واللاجئين ويجب أن يكونوا جزءاً من جميع الجهود الرامية إلى إرساء مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد، مجتمعات تحكُمها قوانين وسياسات غير تمييزية تعزِّز التنمية المستدامة. وغالباً ما يجد المهاجرون واللاجئون أنفسهم هدفاً للوصم بالعار والعنصرية والعنف بدافع كره الأجانب. وحيثما تُعزل جاليات المهاجرين والنازحين عن غيرها من سكان المناطق الحضرية ولا تكون لها حقوق أساسية واستحقاقات، قد تلجأ إلى خيارات كسب الرزق والحلول السكنية الهشة أو غير القانونية. وقد تتفاقم أوجه الضعف هذه بفعل الحواجز اللغوية وعدم الإلمام بالقواعد والأعراف المحلية والعزلة الاجتماعية وقلة الوعي بما لهم من حقوق أو استحقاقات أو عدم معرفة الأماكن التي يستطيعون فيها التماس المساعدة.

٣٣ - وعلاوة على ذلك، تبحث الغالبية العظمى من اللاجئين في جميع أنحاء العالم عن الأمان في المنطقة المجاورة لموطنها الأصلي، حيث تفتقر ربما البلديات التي تستضيفها إلى الوسائل والقدرات اللازمة لتلبية احتياجات المهاجرين على نحو ملائم ومواجهة الضغط الكبير على الخدمات الحضرية التي تستخدمها أوساط اللاجئين والمجتمعات المضيفة وتعتمد عليها على السواء. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تتسبب حلول الإيواء في المخيمات لفترات قصيرة في حدوث مشاكل طويلة الأجل: فقد تصبح المخيمات مخيمات دائمة وذات مستويات معيشة سيئة للغاية ومعزولة عن نظم المدينة الحيوية. لكن البديل الرئيسي المتاح خارج المخيمات للاجئين والمشردين داخلياً الذين يصلون بدون أموالهم (أو عندما تنفذ هذه الأموال) هو الانتقال إلى المستوطنات العشوائية في المدينة حيث يتعرضون للأخطار الطبيعية وللأخطار الأخرى، ومنها التلوث البيئي. وفي الحالات التي يترج فيها الناس جراء الكوارث من أحد أجزاء مدينة إلى جزء آخر، قد تنشأ تلقائياً مستوطنات عشوائية جديدة دون المساعدة التي يمكن أن تحد من المخاطر في حالات الكوارث في المستقبل، أو تيسر توفير الخدمات الأساسية للمنطقة. ولهذا الأسباب، لا بد من أن تكون البلدات والمدن أفضل استعداداً لاستيعاب المهاجرين والنازحين بطرق مأمونة تحفظ كرامتهم. وينبغي أن يكون هذا

الأمر جزءاً من أطر وعمليات التخطيط الحضري. لذلك فإن الهدف المتمثل في جعل البلدات والمدن شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة يجب أن يشمل جميع المواطنين، سواء أكانوا "مواطنين" قانونيين أم لا.

### ثالثاً - إعطاء الأولوية لخيارات السياسات العامة: الإجراءات الكفيلة بإحداث التحول من أجل الخطة الحضرية الجديدة

٣٤ - إن تحديات الاستبعاد الاجتماعي المنهجي، والعنف وتفاوت الاستثمار في المناطق الحضرية، والفقر المستمر، وتصاعد وتيرة النزاعات الطويلة الأمد على الصعيدين الإقليمي والمحلي، وكذلك عوامل "الاضطراب" المستجدة المتعلقة بتغير المناخ والهجرة بأعداد كبيرة، تقتضي من المدن والبلدات أن تُدمج الجوانب الاجتماعية والثقافية للحياة الحضرية في أطر السياسات العامة والإجراءات المحلية والوطنية. وستتيح التوصيات السياسية الواردة أدناه للسلطات الوطنية والإقليمية والمحلية التوجيهات الاستراتيجية فيما يتعلق بالأولويات والسياسات الرامية إلى تعزيز التنوع الثقافي والإبداع، وإرساء الهوية المجتمعية المتناسكة، وكفالة إيجاد بيئات مبنية مأمونة وحيوية وشاملة وذات منعة، تمشياً مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تقرر بضرورة "تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي" وفقاً لما هو مبين في الهدف ١١ المكرس لذلك من أهداف التنمية المستدامة.

### ألف - إعطاء الأولوية لعمليات تقرير السياسات القائمة على المشاركة والمرتكزة على الناس

- ترسيخ مشاركة المواطنين في عمليات صنع القرار المتعلقة بالتنمية الحضرية والتجديد وإعادة الاستخدام على أساس التكييف، وذلك لضمان إدماج المعارف والخبرات المحلية، وحماية المواقع التاريخية وطائفة من المعالم الثقافية (بما فيها المعالم الكبرى والأماكن العادية الهامة من الناحية الثقافية للمجتمعات المحلية)، وإحداث زيادة في تولى الجهات الوطنية زمام السياسات العامة وفي فعاليتها. وينبغي أن يشمل ذلك أيضاً إنشاء عمليات مبنية قائمة على المشاركة.

- الاستثمار في طائفة واسعة من خدمات الهياكل الأساسية الاجتماعية، بما فيها الفضاءات العامة الرسمية وغير الرسمية، والشوارع الملائمة للعيش، والبنية التحتية لنظم النقل والنظم الغذائية وشبكتها، وذلك من أجل تعزيز الروابط الاجتماعية

والشبكات المجتمعية، وتعزيز السلامة العامة، والإبقاء على قيم التراث الثقافي وممارساته وأصوله.

- تقييم وتعزيز التقاليد والممارسات المتصلة بنظم التضامن، وتبادل الأراضي المشتركة والمنافع العامة، ونظم الصرف غير النقدية، والممارسات الإيكولوجية وممارسات حفظ الموارد (الأغذية المنتجة محلياً، والمواد والمهارات المحلية في مجال البناء، وممارسات إعادة تدوير النفايات وإعادة استخدامها، وممارسات حفظ المياه، وما إلى ذلك).

### باء - تعزيز الحوكمة الحضرية المكانية والمراعية للاعتبارات الثقافية

- تعزيز الروابط بين الأولويات والبيئات الحضرية المحلية، والأطر والتشريعات والنهج الوطنية لضمان إعطاء الأولوية لتنوع التراث الثقافي والحقائق الميدانية بالشكل المناسب في السياسات الوطنية والإقليمية.
- كفالة أن تُعطى الأولوية في تصاميم البنى التحتية الأساسية للظروف المحلية، والتراث الثقافي، وتنوع أوجه الاستخدام التليدة للإبقاء على الإحساس بالمكان والشعور بالهوية الثقافية للمدن والبلدات.
- تشجيع إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني والجهات الأكاديمية لتحفيز التعاون الابتكاري وتبادل المعارف وآليات صنع القرار الشاملة للجميع.
- ضمان الحوكمة الشفافة والخاضعة للمساءلة في مجال البنية التحتية الثقافية، لا سيما البنية التحتية الممولة من القطاع العام، بما يشمل مشاركة المجتمع المدني في هيئات الحوكمة.

### جيم - إدراج الثقافة والإبداع في أدوات التخطيط واستراتيجياته

- إدراج الاعتبارات المتعلقة بالتراث الثقافي في أدوات التخطيط، بما في ذلك الخطط الرئيسية، والمبادئ التوجيهية لتقسيم المناطق، وسياسات النمو الاستراتيجي، وذلك للحفاظ على طائفة متنوعة من الأصول الثقافية المادية وغير المادية والمناظر الطبيعية.
- إدراج سياسة أو إجراء ذي أولوية حول "الثقافة والتراث الحضريين" في الاستراتيجيات الحضرية، ولا سيما في جميع الاستراتيجيات القائمة على المناطق للتنمية والتجديد في المجال الحضري (مراكز المدن والمستوطنات العشوائية والأحياء



المحرومة)، وذلك لضمان الشعور بالهوية المجتمعية وتعزيز الروابط الاجتماعية وتحسين مستويات المعيشة للناس الذين يسكنون تلك المناطق.

- كفالة أن تضع جميع الحكومات المحلية خطة ثقافية محلية طويلة الأجل في إطار عمليات تشاركية مفتوحة، ترتبط بشكل وثيق وعملي بالاستراتيجية الحضرية الطويلة الأجل.
- إدراج الثقافة في خطط الحد من أخطار الكوارث والقدرة على التأقلم مع تغير المناخ، ولا سيما المعارف والتقاليد والأولويات المحلية للحفاظ على التراث الحي للأحياء (السياق المادي) والهوية المجتمعية (السياق الاجتماعي).
- إعطاء الأولوية للسياسات الحضرية التي تستوعب وتعزز الفضاءات العامة المفتوحة والمرنة والأمنة التي تحفز الابتكار والتجريب في جميع المقاطعات والأحياء الحضرية.

## دال - تعزيز سبل الانتفاع بالثقافة واحترام الحقوق الثقافية للجميع

- الإقرار بالخدمات الثقافية باعتبارها خدمات حضرية أساسية وضمان الاستفادة منها (المتاحف ومدارس الفنون والمكتبات والمسارح والمعالم التاريخية) من خلال وضع السياسات والأطر المؤسسية الملائمة، وذلك لتيسير العلاقات والتفاعلات الاجتماعية وتمكين الناس ومساعدتهم على التعبير عن هويتهم الثقافية وتعزيز قدرة المجتمع على استيعاب طائفة واسعة من الآثار المناخية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتكييفها والتعافي منها.
- تنفيذ برنامج طويل الأجل للفن المعاصر والابتكار والتجريب، بتوفير أماكن العمل والمشاريع المجتمعية الملائمة في جميع المقاطعات والأحياء الحضرية، بما في ذلك الفنون العامة.
- تعزيز الحصول في جميع المدن والبلدات على الحقوق الثقافية "وحق الجميع في المشاركة في الحياة الثقافية"، مع التركيز بوجه خاص على حرية التعبير وتنوع أشكال التعبير الإبداعي والتراث.
- معالجة حقوق حيازة الشعوب الأصلية من أجل ضمان حقوقها وتعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة والمتنوعة.
- تأكيد المساواة بين الجنسين في السياسات والبرامج الثقافية بغية الاعتراف بوضع مساهمات المرأة في الأنشطة الثقافية وتعزيزها وزيادة إبرازها.

## هاء - تعزيز العناصر الثقافية في برامج واستراتيجيات التعليم وبناء القدرات

- وضع البرامج التعليمية الثقافية التي تراعي مجموعة متنوعة من أشكال التعبير الثقافي والإبداعي، بما في ذلك التراث، وتعزيز إبراز الأنشطة الثقافية للسكان المهمّشين والمستضعفين تاريخياً.
- زيادة الخبرات في الممارسات والمبادئ الاجتماعية الثقافية في أوساط السلطات المحلية والوطنية والتوعية بها وذلك لضمان أن تصون السياسات الممارسات الثقافية الحية وأشكال التراث الثقافي الحي وتعزيزها.

## واو - توسيع نطاق الوعي بالتنوع الثقافي وتعزيز الاعتراف به عن طريق وسائط الإعلام والتكنولوجيا

- الاستثمار في البنى التحتية الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية لتمكين وسائط الإعلام المحلية والمعلقين المجتمعيين من إطلاع الغير على قصص التراث الثقافي والهوية المجتمعية عبر منابر متعددة، بما فيها التلفزيون والإذاعة والمطبوعات وشبكة الإنترنت، وذلك للمساعدة على إيجاد الشعور بالانتماء المجتمعي وإشراك طائفة واسعة من السكان الحضريين.
- كفالة تنوع وسائط الإعلام المحلية، بما فيها الإذاعات العامة والخاصة بجميع أحجامها، لتعزيز إدماج التنوع الثقافي والرأي العام في عمليات صنع القرار على الصعيد المحلي.
- استخدام وسائط التواصل الاجتماعي لإذكاء الوعي بالمشاكل الاجتماعية - الثقافية الحضرية الحادة والشروع في إجراء مناقشات بشأن المشاريع والبرامج ذات الصلة بالثقافة، بما في ذلك خطط إصلاح/تجديد المواقع الخاصة والأحياء والفضاءات العامة المفتوحة والمواقع الثقافية.
- جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاتصالات الرقمية في متناول الفنانين ومنتجي المواد الثقافية، ولا سيما النساء والأشخاص المهمّشون والضعفاء.

## زاي - الاعتراف بالإمكانات التي يتيحها المهاجرون للتنمية الحضرية وتعزيزها

- الاعتراف بأن الهجرة ظاهرة لا مفر منها، سواء كانت دولية أو داخلية، طوعية أو قسرية، وكفالة قدرة البلديات والمدن على استيعاب مزيد من السكان على نحو يحفظ الكرامة ويُسهّم في التنمية الحضرية المستدامة على المدى الطويل.
- التأكد من أن البلديات والمدن تستطيع أن توفر ملاذاً آمناً للاجئين وغيرهم من النازحين قسراً من خلال تقديم المساعدة والمشورة إلى الوافدين الجدد، وتعزيز اعتمادهم على أنفسهم وتشجيع إدماجهم في المجتمع المحلي. ويتطلب ذلك أيضاً تنظيم حملات عامة على مستوى المدينة من أجل تغيير التصورات السلبية عن المهاجرين والنازحين.
- ضمان أن تراعي عمليات التخطيط الحضري أنماط الهجرة المتغيرة وأن تأخذ في الاعتبار أثرها في التنمية الحضرية المستدامة المحلية. كما ينبغي أن تكفل عمليات التخطيط تلك أن تكون المراكز الحضرية الصغيرة والمتوسطة قادرة على استيعاب مزيد من المهاجرين والنازحين، وذلك للحد من الضغط على العواصم المكتظة بالسكان وعلى غيرها من المدن الكبرى. وبالمثل، ينبغي الاهتمام عند التصدي في الحالات الطارئة لحركات الهجرة الواسعة النطاق بالتخطيط الطويلة الأجل وشواغل التنمية المستدامة.
- تيسير مساهمة النازحين في الاقتصادات المحلية والوطنية من خلال دعم اندماجهم في سوق العمل الرسمي.
- تيسير حصول النازحين قسراً على الخدمات والدعم القانوني من خلال السياسات الوطنية والمحلية، بالتعاون مع الجهات الفاعلة الدولية عند الاقتضاء (خاصة في ما يتعلق باتفاقات الإيجار والحياسة)، وتقديم معلومات عن الحقوق والمستحقات والخدمات المتاحة بطرق ميسرة للناس من شتى الخلفيات واللغات.
- ضمان توفير الدعم الكافي للمدن والبلديات التي تستضيف النازحين قسراً (اللاجئون والمشردون داخلياً) عن طريق التحويلات المالية التي تمكنها من مواجهة الضغط الإضافي على الخدمات الحضرية، وبناء قدرتها على مواجهة أزمات النزوح وإشراكها في صياغة وتنفيذ سياسات الهجرة واللاجئين.
- إدخال مفهومي الهجرة والنزوح في المناهج الدراسية الجامعية ذات الصلة بالموضوع، مثل التخطيط الحضري.

## حاء - تحقيق الأمن ومكافحة العنف في المناطق الحضرية من خلال السياسات الحضرية

- الإسهام في إقامة مدن أكثر أماناً والحق في المدينة عن طريق تحسين خدمات الأمن وحفظ النظام بهدف حماية السكان الضعفاء من العنف والاضطهاد، بمن فيهم المهاجرون واللاجئون.
- الاعتراف بمساهمة الباعة المتجولين وغيرهم ممن يعتمدون في أسباب معيشتهم على الوصول إلى الفضاءات العامة في الاقتصاد المحلي والسلامة العامة وكفالة قدرتهم على السعي لكسب عيشهم دون مضايقة.
- إنشاء أو تعزيز رأس المال الاجتماعي عن طريق تشجيع نماذج الأعمال التجارية البديلة من قبيل التعاونيات القائمة على التضامن والتعاون.

## رابعا - الجهات الرئيسية الفاعلة المطالبة باتخاذ إجراءات: المؤسسات المساعدة

- ٣٥ - لا يتطلب تنفيذ التوصيات السياسية المقترحة إشراك طائفة واسعة من الجهات الفاعلة فحسب، وإنما يتوقف على التنسيق الفعال بين هذه الجهات الفاعلة ومواءمة الأعمال المنجزة على الصعيدين الوطني والمحلي.

## ألف - الحكومات المركزية/السلطات الوطنية

- كفالة إنشاء أطر قانونية لتيسير مشاركة المواطنين، أطر تتجلى في الميزانيات الوطنية والمحلية.
- الاستثمار في البلدات والمدن لضمان استفادة الجميع من الهياكل الأساسية الاجتماعية والتراث الثقافي.
- إنشاء فضاءات للحوار من أجل تعزيز السياسات الوطنية، وضمان الاستماع إلى وجهات نظر الحكومات المحلية.

## باء - الحكومات/السلطات المحلية

- تعزيز مشاركة مختلف الجهات الفاعلة في العمليات التشاركية على الصعيد المحلي.
- تعزيز السلامة والشمول في البلدات والمدن من خلال الأطر القانونية التي تعزز التنوع الثقافي ومختلف ممارسات العمل وأوجه استخدام الفضاءات العامة، وخاصة بالنسبة للفئات المهمشة والضعيفة مثل النساء والمهاجرين واللاجئين.

- تعزيز المسؤولية المحلية عن التخطيط والتنظيم العمراني والخطط الرئيسية، والاستثمار في المدن.
- تعزيز المواطنة بين الأطر المحلية والوطنية. وينبغي أن يتم ذلك عن طريق إدماج أعمال التصميم الحضري والبرامج والمبادرات الاجتماعية والثقافية ضمن الأطر الوطنية، وكفالة أن تكون القرارات المتخذة بشأن الخدمات والبنى التحتية على الصعيد الوطني متوائمة مع الاحتياجات والمطالب المحلية.
- التأكد من أن الموظفين الحكوميين المحليين يعززون تنوع المناطق الحضرية، بناء على فهمهم للديناميات الاجتماعية والتراث الثقافي والثروات الإبداعية في البلدات والمدن دعماً لجعل العوامل الاجتماعية والثقافية جزءاً من أعمال التخطيط ومن الحياة العامة.

### جيم - المجتمع المدني

- ينبغي أن تقود الجهات الفاعلة والجماعات المعنية في المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية، والمنظمات الشعبية، وجماعات الأحياء، والمتطوعون، والمنظمات الدينية، وقادة المجتمع المحلي، وجماعات الدعوة، والاتحادات والرابطات المهنية المعنية، وما إلى ذلك) العمليات التشاركية وأن تطالب بفسح المجال للحوار مع الحكومات المحلية والمركزية.
- تعزيز العمل مع المجتمعات المحلية، ووضع المطالب والرؤى والمقترحات التي تخص البيئة المبنية، ودعم الممارسات الحضرية، والإدماج، وبناء القدرات، وصون التراث الثقافي المادي وغير المادي.
- الاعتراف بدور الفئات المجتمعية المحلية وتعزيزه في تهيئة وتفعيل وتنفيذ الأولويات الاجتماعية والثقافية في البلدات والمدن. وتقوم الجهات الفاعلة في المجتمع المحلي أيضاً بدور فاعل كوسطاء محليين، وسد الفجوات القائمة بين السكان المحليين والمؤسسات الرسمية والسلطات.
- حفز التواصل بشأن مسائل السلامة ومخاطر الكوارث في البلدات والمدن.

### دال - الأوساط الأكاديمية

- دعم تعزيز الممارسات الثقافية وتوارثها.

- الانخراط في رسم السياسات وتنفيذها من خلال مدارس التخطيط الحضري، والجغرافيا البشرية، وعلم الاجتماع، من بين أمور أخرى.
- دعم اتخاذ قرارات قائمة على الأدلة عن طريق توفير التحليلات المستندة إلى البحوث والدراسات المنهجية/الدراسات الاستقصائية للعمليات الاجتماعية والثقافية التي تحدث في المناطق الحضرية.

## هاء - وسائل الإعلام

- تعزيز التراث الثقافي وتنوع أشكال التعبير الثقافي.
- تسخير التكنولوجيا لتكون أداة لدعم المجتمعات المحلية وشتى الجماعات الثقافية.
- المشاركة في الاتفاقات الرامية إلى تعزيز مختلف المضامين وأساليب تصميم الفضاءات العامة واستخدامها.

## واو - المنظمات الدولية

- تعزيز إجراءات السياسات العامة للحفاظ على التراث الثقافي وتنوع أشكال التعبير الثقافي والترويج لإقامة بلدات ومدن تضم الجميع (موئل الأمم المتحدة واليونسكو ومنظمة العمل الدولية والمرصد الحضري).
- ضمان أن يكون العمل المنجز في مجالي الهجرة والتزوح متماشياً مع السياق الحضري ويُنفذ بالتعاون مع الحكومات المحلية والمجتمع المدني (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة).
- دعم الاستثمارات في التراث الثقافي وأشكال التعبير الإبداعي (البنك الإسلامي للتنمية، والبنك الدولي، والمصارف الإقليمية مثل مصرف التنمية لأمريكا اللاتينية، من بين جهات أخرى).

## زاي - القطاع الخاص

- التقيد بالأطر القانونية القائمة لاتخاذ الإجراءات في البلدات والمدن، ووضع مبادرات من خلال شراكات القطاعين العام والخاص أو غيرها من أشكال التعاون.

## خامسا - رسم السياسات العامة وتنفيذها ورصدها

٣٦ - تسعى الإجراءات ذات الأولوية المحددة في الخطة الحضرية الجديدة إلى إدماج الثقافة والتراث الثقافي في التنمية الحضرية وحماية الأصول الثقافية وتعزيز التنوع الثقافي، إلى جانب معالجة المهجرة الطوعية والقسرية ووضع استراتيجيات من أجل إدماج المهاجرين، والحد من العنف في المناطق الحضرية وتعزيز السلامة للجميع. ولا ينبغي المضي قدماً في هذه الإجراءات من خلال إشراك أصحاب المصلحة المتعددين فحسب، ولكن أيضاً من خلال عمليات تشاركية للتصميم والتخطيط وتقرير السياسات. فهذه إجراءات تحدث تحولاً حاسماً يلزم ترسيخها في جميع المراحل ابتداءً من مرحلة تحديد المشاكل وصولاً إلى مراحل التنفيذ والرصد والتقييم، ويلزم دعمها بواسطة برامج التعليم وبناء القدرات والتوعية.

٣٧ - وينبغي للحكومات الوطنية والمحلية أن تصوغ مبادئ توجيهية للسياسات تدمج السبل الكفيلة بتفعيل وتعزيز مشاركة المواطنين. وينبغي تنفيذ هذه العمليات والآليات (كما في ذلك المجالس واللجان والمنتديات وما إلى ذلك) وينبغي الإعلان عن فرص المشاركة. وتكتسي برامج التثقيف في مجال المواطنة أهمية حاسمة في هذه الجهود.

٣٨ - وسيكون التخطيط والتصميم الفعالان للبيئة المبنية والهياكل الأساسية الاجتماعية أمراً حاسماً في التخفيف من حدة الفصل والاستبعاد وتعزيز التنوع الاجتماعي في الأنشطة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وبالمثل، سيكون التنوع والشمول في وسائط الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عنصرتين رئيسيتين في دعم المشاركة والإعلام والحوار.

٣٩ - وينبغي أن تشمل آليات الرصد القائمة على المشاركة مختلف أصحاب المصلحة (بمن فيهم النساء والأقليات المحلية والفئات المهمشة وما إلى ذلك). وينبغي أن تتاح التقارير المرحلية لجميع المواطنين بصفة منتظمة.

٤٠ - وينبغي على المستوى الوطني استحداث "مؤشرات حضرية" (مثل مؤشر صلاحية العيش) وتعهدها بصفة منتظمة، مع التركيز بوجه خاص على التدابير الهادفة إلى احترام التنوع الثقافي ومختلف الفئات الاجتماعية، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وبناء مدن أكثر أماناً، وتعزيز وحماية الثقافة وإدماج المهاجرين واللاجئين. وينبغي أن تشمل هذه "المؤشرات الحضرية" (انظر المبادئ التوجيهية للمؤشرات الحضرية؛ ورصد جدول أعمال الموئل؛ والأهداف الإنمائية للألفية، ٢٠٠٤) ما يلي:

(أ) النسبة المئوية لتمثيل الجنسين في جميع الآليات القائمة على المشاركة؛

(ب) زيادة/نقصان الأمان في المدن؛

- (ج) كم ونوع التراث (الإجراءات المتخذة لحفظ التراث المادي وغير المادي)؛
- (د) مؤشرات لتقييم زيادة البرامج التعليمية الشاملة التي تركز على الثقافة، والابتكار الاجتماعي، والمدن الأكثر أماناً، والقادمين الجدد، والمهاجرين، واللاجئين، والفئات المحرومة في المجتمع بصفة عامة؛
- (هـ) عدد الإجراءات المتخذة لمساعدة المهاجرين واللاجئين ونوعها ونوعيتها.

٤١ - ويجب أن تؤخذ طائفة واسعة من الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية والثقافية والمادية في الحسبان من أجل تحقيق رؤية المدن والبلدات الصالحة للجميع. ويورد هيكل تحديد أولويات خيارات السياسة العامة في الفرع الثالث المبادئ والأطر والإجراءات التي تعزز ما يلي: المشاركة الصارمة لأصحاب المصلحة في عمليات صنع القرار، وإدماج التعليم الثقافي وبرامج بناء القدرات في مجال التراث الثقافي، وحماية وسائط الإعلام المفتوحة، والاتصال، ووضع السياسات المتعلقة بالتصاميم الحضرية واستخدام الأراضي التي تشمل المهاجرين واللاجئين وتكفل إقامة بيئات مبنية حضراء مفتوحة ومرنة وآمنة وقادرة على الصمود.

٤٢ - ويجب أن يُدعم تحقيق هذه الرؤية بوضع توصيات ومبادئ توجيهية سياساتية واضحة لرسم السياسات العامة ورصدها وتقييمها. وهذا ينطوي على مجموعة من المؤشرات. وينبغي أن يكون الهدف من هذه المؤشرات قياس ما يلي: إدارة تنفيذ البرامج والسياسات؛ وتحديد الممارسات الجيدة وتبادل المعارف؛ والشفافية والمساءلة والابتكار.

٤٣ - ووفقاً لهذه الأولويات، فإن تصاميم السياسات والمؤشرات وآليات الرصد المقترحة التالية تفيدي في تعزيز ما يلي: المشاركة المجتمعية؛ والتخطيط وتقرير السياسات؛ والثقافة والتراث الثقافي ورسم السياسات؛ ووسائط الإعلام والتكنولوجيا؛ والهجرة والفئات المحرومة؛ وتدابير السلامة والتصدي للعنف؛ ورسم السياسات والتمويل والتنفيذ. ويورد الجدول الوارد أدناه مبادئ توجيهية لرسم السياسات ورصدها مع مؤشرات مقترحة (مؤشرات هيكلية وعملية).



الفئة	المبادرة	المؤشرات	الرصد
المشاركة المجتمعية	أن تضع السلطات الوطنية والإقليمية والمحلية مبادئ توجيهية سياسية ومقاييس لاستحداث ودمج وتعزيز المشاركة المجتمعية في وضع السياسات العامة الحضرية ورسمها وتنفيذها	- عدد الآليات التشاركية وهيئات صنع القرار، مثل المجالس واللجان وهيئات والاتلافات التي تقوم السلطات بتطويرها ودعمها سنويا - عدد النساء وذوي الدخل المنخفض من أفراد المجتمع المحلي والسكان ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات الضعيفة ممن يحظون بتمثيل في الآليات التشاركية وهيئات صنع القرار - عدد الجلسات العلنية والورشات التعاونية ومناسبات الأبواب المفتوحة التي تُعقد خلال عمليات رسم السياسات وتنفيذها - عدد العمليات التعاونية القائمة على مشاركة المجتمعات المحلية والتي تدعمها السلطات الوطنية والإقليمية والمحلية	- تقدم تقارير فصلية عن مؤشرات قياس التقدم المحرز في الآليات التشاركية - تقدم تقارير سنوية عن النتائج المحصلة بفضل المؤشرات من أجل ضمان الشفافية وتوفير الوثائق الصحيحة - تحديث المؤشرات سنويا من أجل كفالة الملاءمة والاتساق مع القيم المجتمعية
التخطيط وتقرير السياسات	وضع مؤشرات حضرية واجتماعية تستند إلى مؤشر صلاحية المدن للعيش (بما في ذلك المساواة بين الجنسين والسلامة في المدن)	- عدد مؤشرات صلاحية المناطق الحضرية للعيش التي وُضعت وجرى تكييفها مع السياق المحلي، والتي اعتمدها المدن والبلدات محليا - عدد البرامج التعليمية الشاملة التي تركز على الثقافة، والابتكار الاجتماعي، وجعل المدن أكثر أمانا، والوافدين الجدد، والمهاجرين، واللاجئين والفئات المحرومة ككل - عدد الإجراءات المتخذة للمساعدة على إدماج المهاجرين واللاجئين في المدن والبلدات، ونوع تلك الإجراءات ونوعيتها - عدد المؤشرات الاجتماعية، مثل الصحة والتعليم والجريمة والبيئة المادية، المدججة في السياسات الحضرية	- تقدم تقارير فصلية عن المدن والبلدات التي اعتمدت مؤشرا مدى ملاءمتها للعيش
رسم السياسات المتعلقة بالثقافة والتراث الثقافي	- من المقرر إعداد قوائم جرد وخرائط تفصيلية شاملة للتراث الثقافي بمشاركة المجتمعات المحلية من أجل تحديد مواقع متنوعة وذات شأن تتجاوز المساني والمناظر الطبيعية المحمية التي تُدرجها عادة الوكالات الوطنية والحكومية - من المقرر إعداد قوائم جرد وخرائط تفصيلية شاملة للتراث غير المادي بمشاركة المجتمعات المحلية من أجل تحديد مجموعة متنوعة من الممارسات والمعارف، وإدراجها في جميع خطط التنمية من أجل إيجاد بلدات ومدن مستدامة	- عدد برامج التعليم وبناء القدرات في مجال التراث الثقافي التي تم وضعها وتنفيذها - قوائم جرد وخرائط التراث الثقافي التي تعد بانتظام وفق نهج تشاركي في المدن والبلدات - عدد الفضاءات العامة الرسمية وغير الرسمية في المدن والبلدات - قوائم جرد التراث الثقافي المادي وغير المادي التي تم نشرها وتوزيعها على نطاق واسع - عدد الانتهاكات المتعلقة بتدمير التراث الثقافي	- تضمين التقرير السنوي عن استخدام الأراضي وتنميتها لحة عن نمو أو تراجع مواقع التراث الثقافي - استكمال قوائم الجرد بانتظام وتقييم عملية توزيعها - رصد الزيادة في النسبة المئوية للفئات ذات الدخل المنخفض/ الفئات بدون دخل التي تشارك في الأنشطة الثقافية - رصد أثر السياحة على التراث الثقافي بغية كفالة استدامته من خلال الحيلولة دون تدمير

الفئة	المبادرة	المؤشرات	الرصد
	<ul style="list-style-type: none"> <li>- زيادة وعي المواطنين (لا سيما الشباب والوافدون الجدد) وتقدير التراث الثقافي لبلداتهم ومدنهم ومناطقهم</li> <li>- من المقرر إدراج المعارف المحلية، والتراث المادي وغير المادي، والتدابير الرامية إلى تعزيز الإبداع في جميع خطط التنمية الحضرية</li> <li>- إنفاذ التشريعات وتحديد تدابير عقابية هامة لوقف التدمير المتعمد للتراث الثقافي والأماكن ذات القيمة الثقافية، بما في ذلك المناظر الطبيعية والمناطق الحضرية، بغض النظر عما إذا كانت تديرها جهات من القطاع الخاص أو من القطاع العام</li> <li>- وضع خطط رئيسية/استراتيجية للتنمية الحضرية، تشير بوضوح إلى جميع الأصول الثقافية، بما في ذلك المباني والمواقع والمناظر الطبيعية، وتوضح حقوق حيازة الشعوب الأصلية، والمطالبات بحقوق الوصول المشتركة تقليدياً، وما إلى ذلك، وإنفاذ حماية واحترام وصون هذه الممتلكات الثقافية النفيسة</li> <li>- تقييم الهياكل الأساسية الثقافية المتاحة واللامركزية والمزودة بالموارد الكافية، بما فيها المتاحف والمعالم التاريخية، وكذلك مدارس الفنون والمكتبات والمسارح والأنشطة الاجتماعية والثقافية العرضية، مثل المهرجانات التي تنظم على مستوى المدينة وعلى مستوى الأحياء</li> <li>- وضع برامج تدريبية للمدرسين في المدارس العامة وقادة المجتمعات المحلية من أجل تطبيق الخطط</li> <li>- وضع برامج التعمير بعد الكوارث تستفيد من الممارسات المحلية وتعززها</li> <li>- تحفيز المؤسسات التعليمية العامة على وضع برامج تعليم "الفنون والثقافة"، ويجري التفاوض على هذه البرامج في الظروف المثالية بين المجتمعات المحلية (الناس والحكومات المحلية والمجتمع المدني) والسلطات التعليمية (المحلية والوطنية)</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- عدد البرامج التعليمية الشاملة التي تركز على الثقافة، والابتكار الاجتماعي، وجعل المدن أكثر أماناً، والوافدين الجدد، والمهاجرين، واللاجئين والفئات المحرومة ككل</li> <li>- عمليات تقييم الأثر في التراث والأثر الثقافي التي تجرى بشكل اعتيادي لأغراض المقترحات المتعلقة بالتنمية</li> <li>- تحسين فرص الاستفادة من جميع أنواع الأنشطة الثقافية (مثل أنشطة المتاحف والمسارح والمهرجانات) بتخفيض سعر المناسبات إلى حد كبير (لا سيما المناسبات المدعومة بواسطة التمويل العام)، وذلك من أجل تشجيع المشاركة من أوساط الفئات ذات الدخل المنخفض/الفئات بدون دخل</li> <li>- عدد المشاريع الإنمائية الرامية إلى تعزيز الحياة الثقافية للمدينة</li> </ul>	<p>الأصول الثقافية للمدن والبلدات من جراء الإفراط في استخدامها أو في استغلالها تجارياً</p>
وسائط الإعلام والتكنولوجيا	<ul style="list-style-type: none"> <li>- دعم تعزيز وسائط الإعلام المحلية ومحطات التلفزيون وإذاعات المجتمعات</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الإحصاءات السنوية عن حالات الدخول المسجلة إلى وسائل التواصل الاجتماعي</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تقييم مشاركة وسائط الإعلام المحلية في بلورة المعايير والمؤشرات</li> </ul>

الفئة	المبادرة	المؤشرات	الرصد
	المحلية والصحف المحلية وشبكة الإنترنت)، التي ترسي "معنى محلياً" حقيقياً عند المواطنين	زيادة استخدام تلك الوسائل، لا سيما من جانب الفئات المحرومة	المتعلقة بسياسات التراث الثقافي وتبادل المعارف سنوياً
	- حفز الانفتاح والاستقلالية لدى وسائل الإعلام المحلية من أجل الحفاظ على تنوع مصادر المعلومات والآراء	- عدد وتنوع المنافذ الإعلامية النشطة في المجتمع المحلي	- نشرت الحكومات المحلية خططاً ذات أبعاد ثقافية حضرية واضحة (تورد تفاصيل الدعم المقدم إلى الفنون، وإلى التراث، وإلى مختلف الأنشطة الثقافية) مدمجة في خطط التنمية الشاملة. وستتضمن الخطط كيفية جعل وسائل الإعلام المحلية تتحلّى بروح المبادرة وتستخدم التكنولوجيات الجديدة لكي تتبنى الثقافات المحلية وتنهض بها في الحياة العامة بالمدينة، ولكي تصل إلى طائفة واسعة من المواطنين وتتواصل معهم. والقيام بصورة منتظمة برصد مدى زيادة الاستخدام والاستفادة، لا سيما من قبل المسنين والفئات المحرومة والوافدين الجدد والفئات الاجتماعية "المنسية"، في كثير من الأحيان
	- وضع تدابير رقابية لضمان أن تعكس وسائل الإعلام المحلية العمليات الحضرية وتحللها بطريقة مهنية وملائمة	- تقييم مدى زيادة أنشطة الابتكار الاجتماعي، لا سيما الأنشطة التي تكون في متناول الشباب والمؤسسات الصغيرة والفنانين والفئات المحرومة	- توزيع خطط الصمود والوقاية ونشر المعلومات عن هذه الخطط من خلال مختلف وسائل الإعلام
	- تشجيع الحكومات المحلية للتنوع من خلال هيئات البث العامة والخاصة، مع كفالة وصول صوت هيئات البث الصغيرة إلى جميع المواطنين	- توزيع خطط الصمود والوقاية ونشر المعلومات عن هذه الخطط من خلال مختلف وسائل الإعلام	- زيادة عدد البرامج التدريبية وعمليات التعلم، وتحديث المعلومات
	- من المقرر وضع هذه الخطط من أجل القرارات المتخذة على المدى القصير ومن أجل التخطيط على المدى الطويل. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الخطط تشمل برنامجاً طويل الأجل للفن المعاصر والابتكار والتجريب، مع ما يكفي من الأماكن/الهوائيات في جميع المقاطعات الحضرية والأحياء السكنية. وبالإضافة إلى ذلك، سيتضمن ذلك البرامجيات المفتوحة المصدر وشبكة الإنترنت التي توفرها الحكومات المحلية	- زيادة عدد المدارس والأسر المعيشية، وما إلى ذلك، التي تم إطلاعها فعلياً على هذه الخطط	- وسائل إعلام محلية مستقلة، لا تخضع لسيطرة الحكومات
	- من المقرر أن يتم قانونياً إنفاذ حرية التعبير والصحافة والوصول إلى المعلومات فيما يتعلق بالقرارات العامة	- عدد المدارس والأسر المعيشية، وما إلى ذلك، التي تم إطلاعها فعلياً على هذه الخطط	- رصد حرية التعبير والصحافة، والوصول إلى المعلومات المتصلة باتخاذ القرارات العامة
المهاجرون واللاجئون والمشردون والفئات المحرومة	إعداد الإطار القانوني والمؤسسي والمبادئ التوجيهية من جانب البلدان والحكومات المحلية/البلديات من أجل تحسين المساعدة المقدمة إلى المهاجرين واللاجئين/المشردين والفئات المحرومة	- عدد الأطر القانونية/الأطر المؤسسية والمبادئ التوجيهية الموجودة والساارية	- إنشاء دائرة لأمين المظالم/الوساطة إذا كانت هناك انتهاكات أو لم يسفر الرصد عن نتائج كافية
	- إعلان الميزانية والمساعدات الأخرى التي تتلقاها البلديات (الدعم المالي والتسهيلات اللازمة) من الدولة من أجل استضافة المشردين داخلياً/اللاجئين	- إعلان الإطار المؤسسي وبرامج الدعم لفائدة المهاجرين واللاجئين سنوياً، وإظهار الزيادة بالنسبة المتوقعة	- تقييم ورصد مدى شمول السياسات والبرامج الثقافية، مع مراعاة تعزيز المساواة بين الجنسين
	- إعلان النسبة المتوقعة للبطالة في صفوف المهاجرين واللاجئين ومقارنتها بمجموع متوسط البطالة في البلدات والمدن	- إعلان النسبة المتوقعة للبطالة في صفوف المهاجرين واللاجئين ومقارنتها بمجموع متوسط البطالة في البلدات والمدن	- إعطاء الأولوية للاستراتيجيات الرامية إلى إدراج مسألة المساواة بين الجنسين في صلب السياسات الثقافية، بغية الاعتراف بوضع مساهمات المرأة في الأنشطة الثقافية وتعزيزها وزيادة إبرازها. ورصد عدد الشباب وأفراد الفئات المحرومة الذين يشاركون في الأنشطة الثقافية ووضع التدابير الكفيلة بتحسين مشاركتهم
	- تقييم عدد اللاجئين/المهاجرين الذين يعيشون في مناطق السكن العشوائي/الهياكل العشوائية	- تقييم عدد اللاجئين/المهاجرين الذين يعيشون في مناطق السكن العشوائي/الهياكل العشوائية	- تمتع اللاجئين والمهاجرين بنفس الحقوق في العمالة والدخل التي يتمتع بها عموم السكان

الفئة	المبادرة	المؤشرات	الرصد
		<ul style="list-style-type: none"> <li>- تقييم فرص استفادة المهاجرين/اللاجئين من المرافق العامة - مياه الشرب، وشبكة المجاري، والغاز/التدفئة، والكهرباء، وما إلى ذلك</li> <li>- قياس النسبة المئوية للاجئين/المهاجرين الذين لديهم إمكانية الاستفادة من مرافق التعليم والرعاية الصحية الميسرة</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- عيش اللاجئين والمهاجرين في ظروف مقبولة، وعدم فصلهم/عزلهم عن عامة السكان، وحصولهم على ما يكفي من المنافع والخدمات الاجتماعية الأساسية</li> <li>- تحديث البرامج التعليمية على جميع المستويات من أجل إدراج المسائل المتعلقة بالمجرة، والتشرد، واللاجئين، وما إلى ذلك، في المناهج الدراسية، وزيادة الإلمام بهذه المسائل، لا سيما بالنسبة لجميع موظفي الخدمة المدنية والأكاديميين والاختصاصيين والممارسين الذين يرحَّب تعاملهم مع هذه الفئات</li> </ul>
السلامة ومنع العنف	<ul style="list-style-type: none"> <li>- إعداد خطط للصدوم والوقاية بغية مواجهة الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان</li> <li>- وضع برامج التعمير بعد الكوارث التي تستفيد من الممارسات المحلية وتعززها (الممارسات التقليدية والممارسات الحديثة المستحدثة محليا)</li> <li>- اعتماد تدابير جعل المدن أكثر أمانا ودمجها في جميع الجهود المستقبلية في مجال التخطيط الحضري. ويشمل ذلك القدرة على الصمود، والوقاية من الكوارث والتخفيف من آثارها، وجعل الأماكن العامة أكثر أمانا، وبقطة الشرطة والمجتمعات المحلية، وتعزيز الإبلاغ عن العنف، لا سيما فيما يتعلق بالنساء والأطفال، وفيما يتعلق بالفئات المحرومة بصفة عامة</li> <li>- إنشاء قاعدة بيانات دقيقة بشأن مختلف أنواع الجرائم</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- توزيع خطط الصمود والوقاية ونشر المعلومات عن هذه الخطط من خلال مختلف وسائط الإعلام</li> <li>- عدد البرامج التدريبية وعمليات التعلم التي تتعلق بتحديد القدرة على الصمود والوقاية من الكوارث</li> <li>- تسجيل نوع الجرائم وأماكن ارتكابها وإعلان ذلك بانتظام</li> <li>- ظهور تحسن من سنة إلى أخرى في النسبة المئوية لقوات الشرطة والأمن التي تتلقى تدريبا في مجال حقوق الإنسان</li> <li>- إدراج باب يتعلق بحقوق الإنسان في مدونة قواعد السلوك الخاصة بالشرطة وقوات الأمن</li> <li>- ظهور تحسن من سنة إلى أخرى في انخفاض النسبة المئوية لحالات الإبلاغ عن العنف والوفيات</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- رصد مدى تطبيق واستكمال جميع خطط الصمود والوقاية من الكوارث</li> <li>- رصد مدى إنشاء فصول تتعلق بحقوق الإنسان؛ وعدد حالات التعذيب وأو الوفاة المبلغ عنها، وعدد الدورات التدريبية المنظمة في أكاديميات الشرطة والأكاديميات العسكرية</li> <li>- جعل الإبلاغ عن الجرائم أداة سهلة وميسرة لرصد التطور الحاصل</li> </ul>
رسم السياسات وتمويلها وتنفيذها	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تخصيص الحكومات المحلية ما لا يقل عن ٣ في المائة من الميزانية للفنون والأنشطة الثقافية، وتقديمها معلومات عامة واضحة وشفافة، على أن تتولى الرصد الخاضع للمساءلة هيئات غير سياسية ومستقلة للتقييم داخل المجتمع المدني المحلي</li> <li>- إدراج تدابير صارمة تهدف إلى احترام وحماية التراث الثقافي عند إجراء جميع</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- إعلان الميزانية العامة التي تنفق على الفنون والأنشطة الإبداعية، وما إلى ذلك، وأساليب التوزيع</li> <li>- إدراج الجهود الرامية إلى القيام سنويا بزيادة الميزانية المخصصة للأنشطة الاجتماعية والثقافية ذات الصلة</li> <li>- إعلان مساهمات القطاع الخاص ورعايته للفنون والأنشطة الإبداعية، وزيادتها السنوية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- رصد جميع المناقصات العمومية لتشمل جميع معايير التقييم الصارمة السالفة الذكر</li> <li>- رصد مدى كفاءة التمويل (البالغ الصغر)</li> <li>- مراقبة كافة أوجه الإنفاق الحكومي بهدف كفالة الزيادة والنشر على نحو فعال للأنشطة الاجتماعية والثقافية، الرسمية منها</li> </ul>

الفئة	المبادرة	المؤشرات	الرصد
	المنافسات العمومية وصرف الأموال العامة	- تقييم مختلف المبادرات الاجتماعية - الاقتصادية الجديدة وإعلانها على نطاق واسع (قائمة جرد شهرية)	وغير الرسمية. وهذه الفعالية لا ينبغي أن تستند أساساً إلى الكفاءة الاقتصادية، بل إلى الإبداع، والأثر المضاعف، ومدى الوصول إلى الفئات المحرومة
	- الثني عن المضاربة العقارية من جانب السلطات العامة ومتعهدي البناء من القطاع الخاص بغرض ضبط أسعار الأراضي والإيجارات، وذلك بغية زيادة فرص استفادة السكان المحرومين من الهياكل الأساسية والخدمات في المناطق الحضرية	- التحقق بانتظام من مدى مواكبة أسعار الإيجار والبيع لمعدل التضخم، والإبلاغ عن الزيادات المفرطة والتحرري/التحقيق بشأنها	- رصد عدد اللاجئين والمشردين داخلياً، والميزانية التي تنفق على الترحيب بهذه الفئات، ورصد التغيرات الطارئة
	- التشجيع بشدة على كفالة المسؤولية الاجتماعية للشركات وتعزيز مختلف أنواع الابتكار الاجتماعي، مع التركيز بصفة خاصة على مبادرات المبتدئين، والمؤسسات غير الربحية تماماً، والوافدين الجدد، وعلى أنماط أكثر استدامة ومقتصدة في استهلاك الموارد على مستويات الإنتاج والتوزيع وإعادة الاستخدام	- إعلان الميزانيات المخصصة تحديداً لاستضافة اللاجئين والمشردين داخلياً	- بالأرقام والخدمات الأساسية المقدمة
	- تقديم الدعم المالي إلى البلديات والمدن التي ترحب باللاجئين والمشردين داخلياً بتقديم مزيد من الخدمات الأساسية		
	- طلب الرعاية والمساعدة من أوساط الأعمال التجارية الخاصة لدعم البرامج المعنية باللاجئين والمشردين داخلياً		

## سادساً - الاستنتاجات

٤٤ - تمثل الخطة الحضرية الجديدة فرصة لتشكيل مدن شاملة اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً وسياسياً. ولتجاوز الآراء التي كانت في الماضي تنظر إلى المدن بوصفها مشاكل، يتعين النظر إلى المدن باعتبارها تشكيلات مكانية دينامية تتيح الفرص للجميع للمشاركة في هئيتها وتحقيق تطورها. ونشدد على ضرورة الاعتراف بالتراث المادي وغير المادي على السواء كجزء من "طباقية" المدن والأشكال والمعاني والهويات الحضرية. وفي الوقت نفسه، يلزم اتباع نهج معاصرة وخلاقة وتطلعية وابتكارية لتحسين إدماج الثقافة في التنمية المستدامة. وتتيح الخطة الحضرية الجديدة فرصة لبلورة عمليات للتخطيط والتصميم وتقرير السياسات، في إطار من الاتساق والانتظام، بما يفرضي إلى إيجاد نماذج تنموية حضرية تركز على الناس وتراعي الاعتبارات الثقافية.

٤٥ - ولذلك، يجب أن يكفل في تخطيط المدن وتصميمها وسياساتها الحضرية ما يلي:

- (أ) إيجاد مدن تركز على الناس:
- ١' تمكين مختلف الفئات الاجتماعية من التغلب على أوجه التفاوت والضعف التنظيمية والمؤسسية لجعل جميع المواطنين عناصر نشطين ومشاركين في الحياة الحضرية؛
- ٢' تحفيز الأنشطة الثقافية والتنوع الثقافي في سبيل تعزيز التفاعل الاجتماعي والمشاركة المجتمعية في هئمة الأماكن؛
- ٣' إضفاء الطابع الإنساني على المدن من خلال تسخير الثقافة لزيادة صلاحيتها للعيش والتمكين للناس لكي يتواصلوا مع مجتمعاتهم المحلية ويشكلوا بيئاتهم الحضرية؛
- ٤' تعزيز النشاط الثقافي، الذي يجعل المدن والفضاءات الحضرية ذات معنى لدى الناس، إذ يعزز التفاعل الاجتماعي ويزيد صلاحية المدن للعيش. وبدورها، فالمدن الغنية بالهياكل الأساسية الاجتماعية والأماكن العامة تعزز الإنتاج والاستهلاك الثقافي؛
- (ب) التوجه إلى التخفيف من حدة الفقر:
- ١' حماية وتدعيم سبل العيش الثقافية التقليدية والمعاصرة؛
- ٢' المساعدة في التخفيف من حدة الفقر وإدارة التحولات الاقتصادية بتعزيز الأصول الثقافية والإمكانات البشرية للمدن؛
- ٣' دعم تنوع الأنشطة الاقتصادية الرسمية وغير الرسمية، وأشكال التفاعل الاجتماعي، والأشكال والممارسات الثقافية، وآليات الحوكمة، والترتيبات المكانية، والحلول السكنية، وخدمات الهياكل الأساسية؛
- (ج) تعزيز المدن الآمنة والشاملة للجميع:
- ١' ضمان بيئة آمنة ومأمونة في المدن بحيث يتسنى للجميع بمن فيهم النساء والمهمشون والضعفاء والمشردون العيش والعمل والمشاركة في الحياة الحضرية للمدن دون خوف من العنف والترهيب؛

- ٢' تسخير التنوع الثقافي والتراث لتعزيز السلام والحوار بين الثقافات ومكافحة العنف الحضري؛
- (د) إيجاد بيئات مبنية مستدامة:
- ١' تدعيم وتعزيز التنوع الثقافي والإبداع في الهوية، وأشكال التعبير، والبيئات المبنية، والتنمية الحضرية، والتجديد، وإعادة الاستخدام على أساس التكيف؛
- ٢' ضمان الاستفادة من البنى التحتية الأساسية والسكن الميسور التكلفة لجميع السكان الحضريين، بما فيهم الفقراء والنساء والشباب والمسنون والمعوقون، والفئات المهمشة والضعيفة مثل المهاجرين، حتى ييسر التنوع الثقافي للناس أن يكونوا منتجين ومستهلكين نشطين للمواد الثقافية؛
- ٣' المساعدة في تهيئة الأماكن العامة الشاملة ذات الاستخدامات المختلطة، سواء منها تلك التي تكون معينة ومصممة رسمياً أو تلك التي تصبح أماكن عامة غير رسمية تتيح الفرص اللازمة للاندماج الاجتماعي وممارسة الأنشطة القائمة على الثقافة. ومن الضروري أن تكون هناك مجموعة متنوعة من الأماكن العامة في المدن من أجل زيادة صلاحيتها للعيش وتسخير الثقافة والإبداع لتعزيز التماسك الاجتماعي والمشاركة في صنع القرارات في المناطق الحضرية؛
- (هـ) تشجيع السياسات الشاملة والحوكمة الحضرية:
- ١' ضمان اعتماد قوانين وأحكام قانونية وتنفيذها وفق نهج قائم على حقوق الإنسان لتيسير إيجاد مدن شاملة اجتماعياً وحيوية ثقافياً؛
- ٢' تعزيز الالتزام بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛
- ٣' تحسين الحوكمة الحضرية عن طريق تيسير وتعزيز مشاركة جميع فئات السكان في عمليات صنع القرارات بدءاً من مرحلة تحديد التحديات والإمكانات ووصولاً إلى مرحلة تقييم التدخلات ورصدها؛
- ٤' تشجيع الاستثمار في الهياكل الأساسية الاجتماعية والثقافية على مختلف المستويات التي تعزز أشكال التفاعل الاجتماعي وتصون التراث الثقافي المادي وغير المادي والممارسات الإبداعية.

٤٦ - وتمشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وبخاصة الهدف ١١ المتعلق بالمدن المستدامة والغاية ١١-٤، ينبغي أن تتضمن الخطة الحضرية الجديدة التوصيات السياسية السالفة الذكر لتسخير الإمكانيات التي تتيحها الأطر الاجتماعية - الثقافية لإيجاد مدن شاملة وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.



## المراجع

- Adamo, S. B. (2010). Environmental migration and cities in the context of global environmental change. *Current Opinion in Environmental Sustainability*, 2(3), 161-165.
- Ampudia, L. (2013) “Empleo y estructura económica en el contexto de la crisis económica en Ciudad Juárez: las amenazas de la pobreza y la violencia” en La Realidad Social y las violencias. Ciudad Juárez. Coord. Laurencio Barraza – Hugo Almada Edit. CONAVIM, UACJ, INSIDE SOCIAL, EDO CHIH. México enero 2013 ISBN 978-607-8840-11-5 de la pág. 93 a la 138.
- Ampudia, L. and Camberos M. (2016) Mercado laboral: Ocupación, salarios e informalidad (coords.) Primera edición, 2016 Universidad Autónoma de Ciudad Juárez, colaboraciones de la Universidad Autónoma de Coahuila, Centro de Investigaciones de la Alimentación y el Desarrollo, Sam University, Universidad Autónoma Metropolitana. México.
- Betts, A., Bloom L., Kaplan J., and Omata N. (2014) *Refugee Economies: Rethinking Popular Assumptions*, Oxford: University of Oxford Humanitarian Innovation Project.
- بياني، تش. (٢٠١٤) تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا، نيويورك، الجمعية العامة للأمم المتحدة [A/69/295](#).
- Black, R., Adger, W. N., Arnell, N. W., Dercon, S., Geddes, A. and Thomas, D. (2011). The effect of environmental change on human migration, *Global Environmental Change*, 21, S3-S11.
- Callon, M., 1999. “The Role of Lay People in the Production and Dissemination of Scientific Knowledge”, *Science, Technology and Society* 4(1), 81-94.
- Collins, T. W., Grineski, S. E. and Aguilar, M.L.R. (2009) “Vulnerability to environmental hazards in the Ciudad Juarez (México)–El Paso (USA) metropolis: A model for spatial risk assessment in transnational context” *Applied Geography* vol. 29(3): 448-461.
- Crawford, N., Cosgrave, J., Haysom, S. and Walicki, N. (2015), *Protracted displacement: uncertain paths to self-reliance in exile*, London: Overseas Development Institute.
- Dessein, J., K. Soini, G. Fairclough and L. G. Hurlings (eds.). (2015, May). *Culture in, for and as Sustainable Development: Conclusions from the COST Action IS1007 Investigating Cultural Sustainability*. Finland: University of Jvaskyla.
- Dias, S. (2015) Hybrid Economies, Hybrid Cities – Key to the Future of Places. In: Future of Places Conference, Stockholm, 2015.
- Duneier, M. and Carter, O. (1999), *Sidewalk*. New York: Farrar, Straus and Giroux.
- Duxbury, N. (2014). Culture and sustainability: How new ways of collaboration allow us to re-think our cities [English]/Cultura y sostenibilidad: Cómo las nuevas formas de colaboración permiten replantearnos nuestras ciudades [Spanish].

*Observatorio Cultural (Cultural Observatory)*, National Council for Culture and the Arts of Chile. <http://www.cultura.gob.cl/observatorio19/>.

Duxbury, N. (ed.) (2013). *Animation of Public Space through the Arts: Toward More Sustainable Communities*. Coimbra: Almedina.

Duxbury, N., and Jeannotte, M. S. (2015). Making it real: Measures of culture in local sustainability planning and implementation. In M. Badham, L. MacDowall, E. Blomkamp and K. Dunphy (eds.), *Making Culture Count: The Politics of Cultural Measurement* (pp. 145-161). Hampshire, UK: Palgrave Macmillan.

Duxbury, N., and Jeannotte, M. S. (2012). Including culture in sustainability: An assessment of Canada's integrated community sustainability plans. *International Journal of Urban Sustainable Development*, 4(1), 1-19.

Duxbury, N., Cullen, C. and Pascual, J. (2012). Cities, culture and sustainable development. In H. K. Anheier, Y. R. Isar and M. Hoelscher (eds.), *Cultural Policy and Governance in a New Metropolitan Age* (pp. 73-86). The Cultures and Globalization Series, Vol. 5. London: Sage.

Duxbury, N., Hosagrahar, J., and Pascual, P. (2016), "Why must culture be at the heart of sustainable urban development?", Barcelona, Agenda 21 for culture, United Cities and Local Governments.

Falser, M. and Juneja, M., (2013) *Kulturerbe und Denkmalpflege Transkulturell. Grenzgänge zwischen Theorie und Praxis*, 2013, Transcript Verlag, Bielefeld.

Fung, A. and Wright, E.O. (2001). Deepening Democracy: Innovations in Empowered Participatory Governance. In: *Politics and Society*, vol. 29, No. 1, March 2001, 5-41.

Girard, L. F. (2011). Creativity and the human sustainable city: Principles and approaches for nurturing city resilience. In L. F. Girard, T. Baycan, and P. Nijkamp (eds.), *Sustainable City and Creativity: Promoting Creative Urban Initiatives* (pp. 55-96). London: Ashgate.

Gosse, M. (2011) *Le Tiers-Livre de l'Architecture*, éditions UNIBOOK, Bruxelles.

Harvey, David (2005) "El "nuevo" imperialismo: Acumulación por desposesión, Socialist register 2004 (enero 2005). Buenos Aires: CLACSO.

Hawkes, J. (2001). *The Fourth Pillar of Sustainability: Culture's Essential Role in Public Planning*. Melbourne: Common Ground.

Hawkes, J. (2013). Shaping policies: Culture-sensitive and context-based policies in sustainable development. Address at the Hangzhou International Congress, "Culture: Key to Sustainable Development", 15-17 May 2013, Hangzhou, China.

Hooper, A. (ed.). (2005). *Culture and Sustainable Development in the Pacific*. Canberra: ANU ePress and Asia Pacific Press.

Hosagrahar, J. (2012). Culture: A Driver and an Enabler of Sustainable Development. Thematic Think Piece for UNESCO. United Nations System Task Team on the Post-2015 United Nations Development Agenda.

Hosagrahar, J. (2012a). *Integrating Culture and Development: Framing UNESCO's Engagement with Culture and Development*. Paris: UNESCO.

Hosagrahar, J. (2013). "Culture's contribution to achieving sustainable cities". Background Note 3A-C for Culture: Key to Sustainable Development, Hangzhou International Congress, Hangzhou, China. [http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/CLT/images/Sustainable\\_CitiesFinalENG.pdf](http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/CLT/images/Sustainable_CitiesFinalENG.pdf).

Hosagrahar, J. (2014). Recommendation on historic urban landscapes: Relevance in India. Context: Built, Living, Natural, 10(2), Winter/Spring, pp. 19-26. 10th Anniversary Issue on World Heritage.

Hosagrahar, J. (2016, forthcoming). A history of heritage conservation in city planning. In C. Hein (ed.), *Planning History Handbook*. New York, London: Routledge.

Hosagrahar, J. with Hayashi, N. (2013). "Cultural approaches to addressing poverty." Background Note 2A for *Culture: Key to Sustainable Development*, Hangzhou International Congress, Hangzhou, China. <http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/CLT/images/CulturePovertyWellbeingENG.pdf>.

Hosagrahar, J., Fusco Girard, L., Soule, J., and Potts, A. (2016). Cultural Heritage, the United Nations Sustainable Development Goals, and the New Urban Agenda: ICOMOS Concept Note on Cultural Heritage and Sustainable Development. Paris: ICOMOS.

Hristova, S., M. Dragičević Šešić, and N. Duxbury (eds.). (2015). *Culture and Sustainability in European Cities: Imagining Europolis*. London: Routledge.

International Federation of Arts Councils and Cultural Agencies (IFACCA), United Cities and Local Governments (UCLG), Committee on Culture, International Federation of Coalitions for Cultural Diversity, and Cultural Action Europe. (2013). Culture as a Goal in the Post-2015 Development Agenda. <http://media.ifacca.org/files/cultureasgoalweb.pdf>.

IOM (2015) *World Migration Report: New Partnerships to Manage Mobility*. Switzerland: International Organization for Migration.

IOM, ESCAP, ILO, UNAIDS, UNDP, UNFPA, UNICEF, UNIFEM (2008) *Situational report on the international migration in East and South-East Asia*. Bangkok, Regional Thematic Working Group on Migration including Human Trafficking.

Jacobsen, K. (2006). Refugees and asylum seekers in urban areas: a livelihoods perspective. *Journal of Refugee Studies*, 19(3), 273-286.

Kirchberg, V., and S. Kagan (eds.) (2013). *City, Culture and Society*, 4(3). Special issue on "The Sustainable City and the Arts."

Leonie Sandercock (2003). *Cosmopolis II: Mongrel Cities in the 21st Century*. London: Continuum.

Lerner, J. (2014), *Urban Acupuncture*, 2014, Washington DC: Island Press.

Llera, Francisco (2015) "Ciudad e interacción urbana" Bases teórico - prácticas para los estudios urbanos, Cd. Juárez, Chihuahua, México.

- Massey, D. S., Arango, J., Hugo, G., Kouaouci, A., Pellegrino, A. and Taylor, J. E. (1993). Theories of international migration: A review and appraisal. *Population and development review*, 431-466.
- McDowell, C. and De Haan, A. (1997). Migration and sustainable livelihoods: A critical review of the literature. IDS (Institute of Development Studies) Working Paper 65.
- Meyer-Bisch, P. (2013). Cultural rights within the development grammar. Agenda 21 for Culture. Barcelona: United Cities and Local Governments (UCLG).
- Moulaert, Frank, et al. (eds.) (2013), *The International Handbook on Social Innovation*. Cheltenham UK and Northampton USA : Edward Elgar Publishing.
- Muggah, R. (2012), *Researching the Urban Dilemma: Urbanization, Poverty and Violence*, Ottawa: International Development Research Centre (IDRC).
- Nadarajah, M., and A. T. Yamamoto. (eds.) (2007). *Urban Crisis: Culture and the Sustainability of Cities*. Tokyo: United Nations University Press.
- OECD (2014) *Is migration good for the economy?* Migration Policy Debates No. 2. Paris: OECD.
- Ostendorf, Y. (2015, August). “Creative Responses to Sustainability: Cultural Initiatives Engaging with Social and Environmental Issues”, Singapore Guide. Singapore: Asia-Europe Foundation.
- Padilla, Héctor; Olivas César; Alvarado Leobardo (2014). “Ciudad Juárez y la necesidad de política, de la ciudad real a la ciudad ideal” Universidad Autónoma de Ciudad Juárez, Primera edición, Ciudad Juárez, Chihuahua, México, <http://www2.uacj.mx/publicaciones/>.
- Pascual, J. (2006). Exploring local policies for cultural diversity. In Local Policies for Cultural Diversity. UCLG-Agenda 21 for culture, Report No. 1.
- Pascual, J. (2009). Culture and Sustainable Development: Examples of Institutional Innovation and Proposal of a New Cultural Policy Profile. UCLG-Agenda 21 for culture, Report 4.
- Sen, A. (2000). *Culture and Development*. World Bank Tokyo Meeting, 13 December 2000. [http://info.worldbank.org/etools/docs/voddocs/354/688/sen\\_tokyo.pdf](http://info.worldbank.org/etools/docs/voddocs/354/688/sen_tokyo.pdf).
- Shaheed, F. (2014). Reflections on culture, sustainable development and cultural rights. International Award UCLG - City of Mexico – Culture 21, UCLG. [http://www.agenda21culture.net/images/a21c/awards/winners/art\\_FS2\\_ENG.pdf](http://www.agenda21culture.net/images/a21c/awards/winners/art_FS2_ENG.pdf).
- Shields, R., (2013) *Spatial Questions: cultural topologies and social spatialisations*. London: SAGE Publications.
- Soini, K., and I. Birkeland. (2014). Exploring the scientific discourse on cultural sustainability. *Geoforum*, 51: 213-223.
- اليونسكو (٢٠١٣) – إعلان هانغدجو: وضع الثقافة في صميم سياسات التنمية المستدامة. باريس: اليونسكو. اعتمد في هانغدجو، جمهورية الصين الشعبية، ١٧ أيار/مايو ٢٠١٣.

UNESCO. (2014). Culture for Development Indicators: Methodology Manual. Paris: UNESCO.

UNESCO. (2015). Culture: Key to a successful transition towards the sustainable development goals. News release, 10 July 2015. Available at: [http://www.unesco.org/new/en/media-services/single-view/news/culture\\_key\\_to\\_a\\_successful\\_transition\\_towards\\_the\\_sustainable\\_development\\_goals/#.VaUrhMYTfg](http://www.unesco.org/new/en/media-services/single-view/news/culture_key_to_a_successful_transition_towards_the_sustainable_development_goals/#.VaUrhMYTfg).

UNESCO. (2015). *Hangzhou Outcomes on Culture for Sustainable Cities*. Outcome document of UNESCO International Conference on Culture for Sustainable Cities, Hangzhou, China, November 2015.

UNESCO. (2016, forthcoming). *Global Report on Culture for Sustainable Urban Development: Report for UN-Habitat III*. Paris: UNESCO.

UN-Habitat and CAF (2014) Construction of More Equitable Cities: Public Policies for Inclusion in America Latina, Nairobi and Caracas, <http://unhabitat.org/books/construction--of--more--equitable--cities>.

United Cities and Local Governments (UCLG). (2010). *Culture: Fourth Pillar of Sustainable Development*. Policy Statement approved by the UCLG Executive Bureau, Mexico City, 17 November 2010.

United Cities and Local Governments (UCLG). (2015). *Culture 21: Actions? Commitments on the Role of Culture in Sustainable Cities*. Approved at the first Culture Summit of the UCLG, Bilbao, 18-20 March 2015.

الأمم المتحدة (٢٠٠٨)، إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية-58681-07 . March 2008 -4,000

مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني). (١٩٩٦). جدول أعمال الموئل: إعلان إسطنبول بشأن المستوطنات البشرية. متاح على العنوان الإلكتروني التالي: <http://www.un-documents.net/hab-ag.htm>.

فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالموئل الثالث. (٢٠١٥، أيار/مايو). الموئل الثالث - ورقة المناقشة ٤ - الثقافة والتراث الحضريان. نيويورك، ٣١ أيار/مايو ٢٠١٥ [http://unhabitat.org/wp-content/uploads/2015/04/Habitat-III-Issue-Paper-4\\_Urban-Culture-and-Heritage-2.0.pdf](http://unhabitat.org/wp-content/uploads/2015/04/Habitat-III-Issue-Paper-4_Urban-Culture-and-Heritage-2.0.pdf)

الأمم المتحدة. (٢٠١٤). اقتراح الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة. <https://sustainabledevelopment.un.org/focussdgs.html>.

Vázquez-Angulo Gilberto; et. al. (2012) "Characterizing climate changes risks and informing adaptation strategies in the Ciudad Juarez-El Paso metropolitan region based on spatial analyses of extreme heat-vegetation abundance-population vulnerability relationships" en "Dinámicas locales del cambio ambiental global"; Erick Sánchez y Rolando E, Díaz Coord. Universidad Autónoma de Ciudad Juárez, Chih, México.

Verschure, H. (2016) "The Productive City", key-note, ISOCARP International Conference Antwerp+Rotterdam,2015, published in Dutch version in *RUIMTE*, VRP (*Journal of Flemish Spatial Planners*), 2016, Brussels.

Verschure, H., Tuts, R., and al. (eds.) (2004) *Urban Dialogues, Visions, Projects, Co-productions*. Localizing Agenda 21. Leuven, Brussels and Nairobi: KU Leuven and UN-Habitat and Belgian Development Cooperation, WHO and United Nations Habitat, 2010 Hidden Cities: Unmasking and overcoming health inequities in urban settings. [http://www.who.int/kobe\\_centre/publications/hidden\\_cities2010/en/](http://www.who.int/kobe_centre/publications/hidden_cities2010/en/).

## الروابط ذات الصلة

<http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/CLT/images/CulturePovertyWellbeingENG.pdf>.

[http://huairou.org/sites/default/files/Resilient%20Women\\_web.pdf](http://huairou.org/sites/default/files/Resilient%20Women_web.pdf).

Huairou Commission, 2015. New York, USA.

<http://wiego.org/resources/inner-thekwini-regeneration-and-urban-management-programme-it-rump-warwick-junction-experie>.

[http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=15864&LangID=EPU2\\_HABITAT\\_III\\_POLICY\\_PAPER.docx](http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=15864&LangID=EPU2_HABITAT_III_POLICY_PAPER.docx).

[http://www.agenda21culture.net/images/a21c/articles/documentos/newA21C\\_Lucina\\_Jimenez\\_Eng.pdf](http://www.agenda21culture.net/images/a21c/articles/documentos/newA21C_Lucina_Jimenez_Eng.pdf).

[http://www.agenda21culture.net/images/a21c/bones\\_practiques/pdf/MEDELLIN-ENG\\_def.pdf](http://www.agenda21culture.net/images/a21c/bones_practiques/pdf/MEDELLIN-ENG_def.pdf).

[http://www.agenda21culture.net/images/a21c/bones\\_practiques/pdf/VAUDREUIL-DORION-ENG.pdf](http://www.agenda21culture.net/images/a21c/bones_practiques/pdf/VAUDREUIL-DORION-ENG.pdf).

[http://www.agenda21culture.net/images/a21c/articles/documentos/Culture\\_SD\\_cities\\_web.pdf](http://www.agenda21culture.net/images/a21c/articles/documentos/Culture_SD_cities_web.pdf).

[http://wiego.org/sites/wiego.org/files/publications/files/Chikarmane\\_WIEGO\\_PB8.pdf](http://wiego.org/sites/wiego.org/files/publications/files/Chikarmane_WIEGO_PB8.pdf).

[http://wiego.org/sites/wiego.org/files/publications/files/Dias\\_WIEGO\\_PB3.pdf](http://wiego.org/sites/wiego.org/files/publications/files/Dias_WIEGO_PB3.pdf).

[http://www.agenda21culture.net/images/a21c/articles/documentos/Culture\\_SD\\_cities\\_web.pdf](http://www.agenda21culture.net/images/a21c/articles/documentos/Culture_SD_cities_web.pdf).

<http://www.culturalsustainability.eu/conclusions.pdf>.

<http://www.agenda21culture.net/images/a21c/articles/documentos/a-PatriceMeyer-Bisch-NewA21C-ENG.pdf>.

[http://culture360.asef.org/wpcontent/blogs.dir/1/files/2015/11/Sustainability\\_SG\\_Guide\\_Web\\_151120.pdf](http://culture360.asef.org/wpcontent/blogs.dir/1/files/2015/11/Sustainability_SG_Guide_Web_151120.pdf).

<http://www.agenda21culture.net/index.php/docman/agenda21/17-report1exenpdf/file>.

<http://www.agenda21culture.net/index.php/docman/agenda21/17-report1exenpdf/file>.

<http://www.agenda21culture.net/index.php/docman/agenda21/241-report4full>.

[http://info.worldbank.org/etools/docs/voddocs/354/688/sen\\_tokyo.pdf](http://info.worldbank.org/etools/docs/voddocs/354/688/sen_tokyo.pdf).

[http://www.agenda21culture.net/images/a21c/awards/winners/art\\_FS2\\_ENG.pdf](http://www.agenda21culture.net/images/a21c/awards/winners/art_FS2_ENG.pdf).

[http://www.un.org/esa/socdev/unpfii/documents/DRIPS\\_en.pdf](http://www.un.org/esa/socdev/unpfii/documents/DRIPS_en.pdf).

---